© الاتحاد الأوروبي

الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا

الاستثمار في الناس والازدهار والسلام

Council of the European Union

QC-02-14-974-AR-C

ISBN 978-92-824-4659-1
doi:10.2860/55864

Rue de la Loi/Wetstraat 175
1048 Bruxelles/Brussel
BELGIQUE/BELGIË
Tel. +32 (0)2 281 61 11
www.consilium.europa.eu

Publications Office

الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا

الاستثمار في الشعوب والرخاء والسلام

Council of the European Union

ملاحظة

أعدت الأمانة العامة للمجلس هذا الكتيب لأغراض المعرفة والمعلومات فحسب. علمًا بأنه لا يضم مسؤولية مؤسسات الاتحاد الأوروبي ولا حتى مسؤولية الدول الأعضاء.

لمزيد من المعلومات عن المجلس الأوروبي والمجلس، راجع المواقع التالية:

www.european-council.europa.eu

www.consilium.europa.eu

أو اتصل بقسم المعلومات العامة بالأمانة العامة للمجلس على العنوان الوارد أدناه:

Rue de la Loi/Wetstraat 175

1048 Bruxelles/Brussel

BELGIQUE/BELGIË

هاتف 5650 281 2(0) 32+

فاكس 4937 281 2(0) 32+

بريد إليكتروني: public.info@consilium.europa.eu

عبر الإنترنت: www.consilium.europa.eu/infopublic

تتاح مجموعة من المعلومات الإضافية عن الاتحاد الأوروبي على الإنترنت من خلال الخادم الأوروبي (www.europa.eu).

لوكسمبورج: مكتب النشرات التابع للاتحاد الأوروبي، 2014

ISBN 978-92-824-4659-1
doi:10.2860/55864

حقوق الطبع والنشر محفوظة للاتحاد الأوروبي © لعام 2014

مصرح بإعادة النسخ شريطة الإشارة إلى المصدر.

Printed in Belgium

طبعت على ورق أبيض أولي خالي من الكلور (ECF)

قائمة المحتويات

مقدمة يلقيها السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي. 5

مقدمة يلقيها السيد خوسيه مانويل دوراو باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية. 6

مقدمة يلقيها السيد محمد ولد عبد العزيز ولد اعلية، رئيس الاتحاد الإفريقي ،
رئيس موريتانيا 8

مقدمة تلقيها السيدة نكوسازانا كلاريس دلاميني- زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. 9

بيان مؤتمر القمة. 11

خارطة الطريق 2014-2017. 25

الإعلان الموضوعي بشأن الهجرة 44

قائمة المشاركون 47

قائمة بمؤتمرات القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. 64

مقدمة يلقيها السيد هرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي

يضم مؤتمر القمة الأفريقية الأوروبية الرابعة في بروكسيل أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة وإجمالي عدد 90 وفدًا مشاركًا، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة لمناقشة مستقبل العلاقات الأوروبية الأفريقية وتعزيز الروابط بين كلتا القارتين. وبهذا الحضور الهائل، شددت القمة على الأهمية التي تسندها كل من أفريقيا وأوروبا إلى هذه العلاقة.

، تشهد مجتمعاتنا وقراتنا تغيرًا مستمرًا وسريعًا وعليه، فإنه من الضروري أن نلتقي بانتظام لتقييم مواقعنا مما يساعدنا على تحديد الاتجاه الذي نريد أن نسلكه في المستقبل. إلا إنه من الواضح هو التزامنا بإبقاء شراكة متميزة بين قارتينا كما هو لم يتغير..

والنهج التقليدي لأوروبا التي توزع المساعدات وتستفيد منها أفريقيا بشكل سلبي لم يعد فترة طويلة يتوافق مع الواقع. هناك من كلا الجانبين إجماع عميق على ضرورة الحفاظ على شراكة إستراتيجية بين أطراف متساوية..

أسهمت القمة الرابعة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا التي عقدت بشكل حاسم في الهدف. وتحت موضوع "الاستثمار في السكان، والرخاء، والسلام"، قمنا بتحديد أفضل السبل لتقوية الروابط التي تجمعنا. ثم إن المواضيع المختارة تخاطب الشواغل اليومية للأشخاص: سلامتهم، وأمنهم، وتطلعاتهم الوظيفية، ومستقبلهم عائلات وأفراد. هذا واتفقنا معًا على إنه علينا الآن أن نحرز نتائج ملموسة في هذه المجالات في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

. إن قارتينا المرتبطتين ارتباطًا وثيقًا من خلال التاريخ والثقافة، مستقبلاً مشتركًا. لقد أثمر تعاوننا عن تقدم لا يمكن إنكاره في السنوات الأخيرة لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وأنا مسرور بأن قارتينا تتبعان هذا المسار معًا.

مقدمة يلقيها السيد خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية

© الاتحاد الأوروبي

إن دول الاتحاد الأوروبي وقارة أفريقيا دول متجاورة، وبالتالي فهم شركاء بحكم الطبيعة الجغرافية؛ حيث يربط بيننا بحر واحد، وعلى الرغم من تواجدنا في قارتين مختلفتين إلا أن شعوبنا لها نفس الرؤية التي تهدف في الأساس إلى أن تكون دول أوروبا وأفريقيا أكثر استقرارًا وازدهارًا وتفتحًا. كما نشترك في إرادة العمل معًا يدٍ بيد حتى تتحقق هذه الرؤية على أرض الواقع.

في عالم سريع التغير ومترابط بشكل متزايد، يوجد تقارب وثيق الصلة بين مستقبل قارتي أفريقيا وأوروبا. فالعوامل التي تؤثر على أفريقيا هي ذاتها العوامل التي تؤثر على أوروبا والعكس صحيح، وذلك بدءًا من الأخطار التي تهدد السلام والديمقراطية والرخاء الاقتصادي إلى مكافحة الفقر وظاهرة تغير المناخ.

لهذا السبب، استطعنا تبني رؤية مستقبلية جديدة معًا، وهي: إستراتيجية أفريقيا والاتحاد الأوروبي المشتركة التي تم تبنيها في قمة لشبونة عام 2007 والتي أسست شراكة متساوية الأطراف، وانطلقت إلى ما بعد التطوير لتتناول قضايا ذات اهتمام مشترك.

إن تنفيذ الرؤية الموضحة في إستراتيجيتنا المشتركة بالقمة الرابعة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي عُقدت في مطلع شهر إبريل ببروكسل لم تقم فقط بإعادة التأكيد على التضامن القوي والاحترام المتبادل الذي يوجه مسار التعاون فيما بيننا، لكنها أيضًا اغتنمت عددًا أكبر من فرص التعاون من خلال شعار 'الاستثمار في الأشخاص من أجل الازدهار والسلم'. وفي الوقت الذي تم فيه التأكيد من جديد على دعائم إستراتيجيتنا المشتركة، اتفقنا أيضًا على تكييف هذه الإستراتيجية بحيث تلائم التحديات ذات الطبيعة المتغيرة.

من ثمار قمة بروكسل -التي جمعت بين 54 دولة أفريقية و82 دولة أوروبية بالإضافة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأفريقي- تبني إعلان طموح يطالب بوجود حوار سياسي أقوي بين كلا الشريكين.

كما اتفقنا أيضًا على خارطة طريق جديدة تسمح لنا بتحقيق الاستفادة القصوى من شراكتنا. نتوقع في غضون السنوات المقبلة أن ننتقل من مركز قوة لآخر من خلال العمل سويًا على حل أزمات الأمن والسلام بغية تطبيق حقوق الإنسان، والنهوض بالحكم الرشيد، والارتقاء بالأبحاث التعاونية، وتسهيل حراك الطلاب، وتعزيز سبل التكامل بين القارتين عبر التجارة والبنية التحتية بالإضافة إلى ضمان الزراعة والطعام والأمن الغذائي على نحو مستدام.

نلتزم تمام الالتزام بالعمل معًا لمجابهة التحديات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية كالهجرة. فهي من التحديات المعقدة التي نستعد للتصدي لها بطريقة بناءة على النحو الموضح في تبني الإعلان المشترك المتعلق بالتعاون في هذه المنطقة الحيوية. يتعين علينا جميعًا أن نبذل المزيد من الجهد للحيلولة دون وقوع أحداث مأساوية كتلك التي وقعت قبالة ساحل جزيرة لامبيدوسا.

من المنتظر أن يعود توطيد أواصر العلاقات بين الشعوب بعضها البعض وتقوية الشبكات البشرية بين القارتين بالفوائد على كلا الطرفين. من المجتمعات التجارية إلى الباحثين والأكاديميين، ومن منظمات المجتمع المدني إلى الشباب الأفريقي والأوروبي، الجميع توّاق ولديه الاستعداد للمشاركة.

بهذه الروح، نجح منتدى الأعمال الذي عقد قبيل القمة مباشرةً، والذي نال الكثير من الاستحسان، في إرسال الرسائل وثيقة الصلة بهذا الموضوع إلى رؤساء الولايات والحكومات، وتسليط الضوء على أهمية الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص والتنمية في أفريقيا والترويج للاستثمار والبيئة الصديقة للأعمال في ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

علاوة على ذلك، كان تنظيم منتدى للمجتمعات المدنية الأفريقية الأوروبية في أكتوبر 2013، والقمة الشبابية في مارس 2014، والمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء انعقاد قمة برلمانية بين البرلمان الأوروبي والبرلمان خير شاهد على البُعد المرتكز على الشعوب في الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

لا ريب أن الشراكة بيننا قوامها: إحداث فرق حقيقي في حياة المواطن اليومية. فهي شراكة فريدة تستند إلى القيم المشتركة التي تعد جوهر الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمضمنة في الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وأيضًا د الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وهي شراكة أكثر ارتباطًا من أي وقتٍ مضى، ونحن على ثقة من أننا سنضمن معًا أنها تفي بالتوقعات المأمولة منها إلى أقصى حد لتحقيق نتائج ملموسة يشعر بها مواطنونا.

مقدمة يلقيها السيد محمد ولد عبد العزيز ولد اعلية، رئيس الاتحاد الإفريقي ، رئيس موريتانيا

وضع لنا آباؤنا المؤسسين، منذ أكثر من خمسين عام مضت، أساسا لما يمثل، من الآن فصاعدا، إطارًا مؤسسيًا لا غنى عنه للتعبير عن وحدة أفريقيا وتضامنها.

يدعم هذا التجمع في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت تسمى الاتحاد الأفريقي، تاريخًا مشتركًا من الأمجاد والمعاناة، وأيضا المثل الأعلى المشترك الواعد.

إذا كنا قد استطعنا الحفاظ على منظمة الوحدة الموقرة لمدة نصف قرن يتميز بصراعات بين الأشقاء مؤلمة كما هي غبية، فإن الفضل في هذا يعود بالتحديد إلى الالتزام الثابت للشعوب الأفريقية نحو وحدتها.

هذا المثل الأعلى للوحدة، الذي تؤكده الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي باستمرار، يدعونا إلى تعزيز علاقاتنا مع الجيران والشركاء. وفي هذا الشأن فإن لقاء القمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المنعقد يومي 2 و 3 أبريل 2014 حول موضوع 'الاستثمار في السكان والرخاء والسلام' هو لأوضح دليل.

لدينا قناعة أنه لابد من طي صفحة العلاقات التي بها خلافات أو ظلم، متمنين أن نرى مجتمع مصالح مؤسس على الفرص الكبيرة التي يتيحها إقامة علاقة من نوع جديد بين أفريقيا وأوروبا.

إن ما يهم في هذه العلاقة فوق كل الاعتبارات الأخرى، والتي أهدافها المحددة هي التزام بتحقيق نتيجة، هو وجود شراكة قوية مبنية على الثقة والمصالح المتبادلة. وفي هذا الإطار الواعد لمستقبل مشترك بين القارتين، يندرج الإعلان المشترك لرؤساء الدول والحكومات الذي تم إقراره أثناء قمة بروكسل.

وأنا أحرص هنا على أن أحيي الإرادة والالتزام الذين تميز بهما هذا اللقاء والذي سيمثل نجاحه منعطفا في العلاقات بين الاتحاد الأفريقي وشريكه الأوروبي. وهو ما سيعطي في وقت قريب وجها جديدا للشراكة الأفريقية الأوروبية عبر علاقة بين أطراف فائزة وفيها كل الآمال مسموح بها.

مقدمة تلقيها السيدة نكوسازانا كلاريس دلاميني-زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

لقد تحدث القادة الأفارقة والأوروبيون. لقد أوضحنا أنه يوجد الكثير مما نستطيع بل ويجب القيام به معًا؛ لمواجهة التحديات المشتركة والاستفادة من الفرص والتمتع بالأمن والأمان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، التي تستجيب بشكل سريع للمتغيرات والشاملة وكذلك المستدامة لشعوبنا.

لقد تعاونا معًا ليس فقط باعتبارنا جيران أو لأن لدينا تاريخًا مشتركًا. لقد تعاونا معًا لأننا نواجه تحديات مشتركة ومستقبلاً مشتركًا كشعوب على كوكب واحد وهو كوكب الأرض وهو ما يدعو جميع المواطنين على مستوى العالم إلى الاهتمام باعتبارات الاستدامة.

اتفقنا جميعًا على أنه يجب أن تكون شعوبنا هي محور مساعينا المشتركة وبخاصة النساء والشباب.

هناك الكثير من نقاط الالتقاء فيما يتعلق بكيفية مواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمان والتنمية المستدامة وكذلك الحاجة إلى آلية مؤسسية قوية، لمعالجة الأسباب الجذرية وآلية الاستجابة السريعة. نقدر كثيرًا في إفريقيا الدعم الذي يأتي من أوروبا من خلال صندوق دعم السلام. تبقى إفريقيا على إصرارها في إيقاف جميع أوجه القتال بحلول 2020.

لقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية تحويل الاقتصاد الإفريقي من خلال الاستثمار في الصناعة، الزراعة والبنية التحتية وكذلك من خلال الوصول إلى التمويل، الأسواق والتحول التكنولوجي.

ومن أجل الاستفادة من توزيع أرباح الأسهم الديموغرافي، تسعى إفريقيا إلى الدعم من أجل نقل المعرفة إلى الشباب والوصول إلى وسائل الإنتاج والأسواق. وللتعامل مع ظاهرة الهجرة البشرية، يجب أن نواجه عوامل الدفع والجذب.

لتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، خلق سلاسل القيم الإقليمية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، نلتزم بتطوير منطقة تجارة حرة قارية من خلال زيادة الإنجازات في المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

ومخافة أن يساء فهمنا. إن إفريقيا تدرك كثيرًا الواقع بأن النظام التجاري الجديد في ظل منظمة التجارة العالمية يدعو إلى التبادلية، مع الوضع في الاعتبار الحاجة التنموية لإفريقيا. وبناءً على ذلك ندعو الاتحاد الأوروبي كشركاء للتأكد من عدم إحباط اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لجدول الأعمال الإفريقي الخاص بالتكامل والتنمية.

تكون الشراكات دائمًا أقوى عندما تتم على أساس من الثقة المتبادلة وحسن النية والاحترام. ونثق بأن شراكتنا التي استمرت طويلاً سوف تظل لتقودها هذه القيم.

تدريب قوات الأمن الصومالية EUTM - تخريج جنود صوماليون بمقديشو

قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى EUFOR RCA- جندي يتحدث مع طفل في بانغي - جمهورية أفريقيا الوسطي

إعلان

المقدمة

1. اجتمعنا نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ورئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في بروكسيل في 2-3 أبريل/نيسان 2014 حول محور التركيز الذي عنوانه 'الاستثمار في الناس، والرخاء، والسلام'، بهدف التصدي للتحديات المشتركة وتحقيق منافع ملموسة لمواطنينا وفق الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وإدراكاً للدرجة العالية للاعتماد المتبادل بين أفريقيا وأوروبا على بعضهما البعض، وبناءً على المبادئ المشتركة بشأن الشراكة العادلة والمسؤولية المشتركة، يحدونا الفخر باتساع نطاق وعمق شراكتنا الضاربة بجذورها في أعماق قيمنا المشتركة المتمثلة في الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والحق في التنمية.

2. ونؤكد مجدداً على التزامنا بالأهداف الواردة في الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي تم اعتمادها في قمة لشبونة في 2007. ونلمح إلى التقدم الحقيقي الذي تم إحرازه وتضمن إعلان دمشق الصادر في قمتنا الثالثة في 2010، ونشدد على عزمنا على إعطاء دفعة جديدة لشراكتنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتفق على تعبئة الموارد اللازمة لذلك.

3. ومنذ 2010، ظهرت مستجدات وحدثت تطورات في قارتينا.

4. حققت أفريقيا تقدماً كبيراً على صعيد الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان ولكنه لا يزال بحاجة إلى توطيد. كما حققت أفريقيا نمواً اقتصادياً قوياً: عدد كبير من البلدان والأفراد وصل إلى وضعية أصحاب الدخول المتوسطة، وهو يعمل على جذب تدفقات استثمارية متزايدة. غير أن هذا النمو لم يكن شاملاً للجميع على نحو كافٍ أو بوتيرة مطردة. وهذه القارة ما زالت تواجه تحديات هائلة. وتحتفل أفريقيا بمرور 05 عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وهناك فرصة للتحول على مستوى القارة، والمستوى الإقليمي، والمستوى الوطني لضمان إطلاق الطاقات الكامنة لأفريقيا وتحقيق تكاملها الاقتصادي على نحو مستدام ووفق الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي 2014-2017 وأجندة تحول أفريقيا في 2063. وسيعمل هذا على تمكين أفريقيا من أن تكون طرفاً فاعلاً على المستوى العالمي.

5. عانى اقتصاد الاتحاد الأوروبي من ركود، لكنه عاد إلى مسار النمو في 2013. وسيظل إيجاد فرص عمل تحدياً عسيراً وأولوية مهمة، لا سيما، فيما يتعلق بتوفير فرص عمل للشباب. وأحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً كبيراً في تعزيز بنية اتحاده الاقتصادي والنقدي، وتعميق السوق الموحد، وتنفيذ اتفاقية لشبونة، وإجراء إصلاحات هيكلية من جانب الدول الأعضاء لتمهيد الطريق لنمو يتسم بالحنكة والاستدامة واشتمال الجميع، وكذلك تنظيم القطاع المالي لدى هذه الدول.

6. ونحن على قناعة بأن نمو قارتينا سيحقق منافع مشتركة لنا جميعاً: لا تزال أنشطتنا الاقتصادية وثيقة الصلة ببعضها البعض، وسنعمل على ضمان أن نمو أحدها سيساعد الآخر. ونحن على قناعة أيضاً بأن التجارة، والاستثمار، والتكامل، والاندماج الاقتصادي على نحو وثيق للغاية في كل قارة من قاراتنا الأربع سيعمل على تسريع وتيرة النمو.

7. وينبغي أن يظل الناس في قلب شراكتنا، ومن ثم نتعهد اليوم بأن نتيح لهم الفرص التي يحتاجون إليها. وجوهر شراكتنا هو التصدي لهذه التحديات بصورة أكثر فعالية إذا ما تصدينا لها معاً، وذلك لتحقيق المنافع المرجوة لمواطنينا. ويأتي في جوهر أجندتنا الناس، والرخاء، والسلام، والأمن.

السلام والأمن

8. السلام والأمن من الضروريات لتحقيق التنمية والرخاء. وفي أفريقيا وأوروبا، يمكن أن تقوض الصراعات وعدم الاستقرار كل جهودنا الرامية إلى تقليص الفقر وتسريع وتيرة النمو. ونحن نتعهد بضمان إيجاد بيئة شفافة وديمقراطية تسودها ثقافة المحاسبة وروح السلام من أجل من نحب، وتعزيز الأهداف والقيم المشتركة مع السعي للوصول إلى الحكم الرشيد، وتحقيق الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون. ونحن ملتزمون باحترام جميع الحقوق والمبادئ الواردة في الاتفاقيات والمواثيق التي وقعنا وصادقنا عليها كل على حدة، والعمل معاً في جميع البلدان لاحترام مطالب شعوبنا لتحقيق العدالة والمصالحة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والكرامة الإنسانية.

9. ونؤكد مجدداً على التزامنا بالسلام والأمن في قارتينا وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

10. ونشدد على رفضنا للإفلات من العقاب ونكرر التزامنا بمحاربة ذلك على المستويين الوطني والدولي. ونتعهد بتعزيز الحوار السياسي المعني بالعدالة الجنائية الدولية، ويتضمن ذلك مسألة الولاية القضائية العامة في المنتديات المتفق عليها بين الطرفين.

11. وندعم بشدة طموح أفريقيا والتزامها بضمان السلام، والأمن، والاستقرار في ربوعها في إطار هيكل السلم والأمن الأفريقي. ولتحسين قدرة أفريقيا على التنبؤ بالأزمات ومنعها أو التصدي لها، نلتزم بتفعيل دور القوات الاحتياطية الأفريقية متعددة الجوانب، والتعرف على برنامج القدرات الأفريقية من أجل التصدي الفوري للأزمات (ACIRC)، وهو أداة انتقالية وتكميلية للقوات الاحتياطية الأفريقية من أجل تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي بصورة أكبر للتصدي بصورة سريعة للأزمات، وتعزيز نظام الإنذار المبكر على مستوى هذه القارة. ونحن نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لإدارة الأزمات التي تواجهها هذه القارة. ونقر بالانتشار الناجح لعمليات دعم السلام من جانب الاتحاد الأفريقي في دارفور (السودان)، والصومال، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود الجماعية في البحيرات العظمى وجنوب السودان للحد من الصراعات في هذه البلدان. ولا يفوتنا ذكر من فقدوا أرواحهم للحفاظ على السلام أو ضحايا هذه الصراعات.

12. ونحن نوافق على مساندة هذه الجهود لتعزيز قدرات أفريقيا في مجال السلام والأمن من خلال مجموعة من الوسائل التي تحت تصرفنا مع التركيز بصورة خاصة على بناء القدرات. وينبغي أن يعمل ذلك على تمكين الشركاء الأفارقة مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، وفرادى البلدان على تحسين توفير الأمن والاستقرار في مناطقهم وأقاليمهم. ولقد قام مرفق السلام الأفريقي بدور في غاية الأهمية في مساندة ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي وهيكل السلم والأمن الأفريقي، ومن ثم فقد وافقنا على تدعيم الموارد المتاحة له والبحث عن سبل لإعادة تحديد الأهداف، مع استكمال ذلك بموارد أفريقية. وفي إطار النهج الشامل للاتحاد الأوروبي للتصدي للصراعات وأسبابها، والاعتماد على خبرات وتجارب مهام وعمليات السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن مثل تلك الموجودة في مالي، والنيجر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، سيواصل الاتحاد الأوروبي التزامه بالعمل في إطار تعاون وثيق مع أفريقيا وفي إطار هيكل السلم والأمن الأفريقي دعماً لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا، وبوجه عام، جهود أفريقيا في مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن، وإدارة الحدود، وبناء السلام، أو إعادة الإعمار، أو المصالحة بعد انتهاء الصراعات، وذلك من خلال المشورة، والتدريب، والتوجيه. وعلاوة على ذلك، فإن توفير المعدات يمثل خياراً، إما لاستكمال مهام وعمليات السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن وإما كجزء من إجراءات وتدابير قائمة بذاتها.

13. ونتعهد بتعزيز جهودنا المشتركة لمحاربة الإرهاب الدولي، وتهديداته، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويشمل ذلك الإتجار في البشر، والحياة البرية، والموارد الطبيعية، وتهريب المخدرات.

14. وسنظل ملتزمين بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.

15. وسنواصل العمل معاً لمحاربة الصيد غير القانوني والتخلص غير القانون من النفايات السامة.

16. ونتعهد بالتعاون بصورة وثيقة في منع الصراعات، كما نتفق بصورة أكبر على أهمية التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وأوضاع الهشاشة، والصراعات لمنع تكرارها وتحقيق تعافٍ مستدام وفق الحوار الدولي المعني ببناء السلام وبناء الدول، وكذلك مبادرات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. ونساند جهود إعادة الإعمار بعد الصراعات، ومن ثم فبعد كل صراع، ستُبذل الجهود كي يستفيد السكان من منافع السلام.

17. ونشدد على أهمية التصدي لجميع جوانب دائرة الصراع بداية من اتخاذ الإجراءات الوقائية وحتى إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات. ونتفق على أن العدالة وعمليات المصالحة الوطنية الشاملة في غاية الأهمية من أجل سلام مستدام، ونتعهد بمساندة جهود الشركاء الأفارقة والمنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

18. ونؤكد مجدداً على رغبتنا في حماية النساء والأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ومنع العنف الجنسي لا سيما الذي يؤثر على المرأة والأطفال، وتشجيع تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في منع، وإدارة، وحسم الصراعات والأزمات وفي جميع مراحل عملية بناء السلام وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325.

19. ونحن ندرك الأهمية الخاصة للتصدي للتهديدات المتزايدة للأمان والأمن البحري، ومن بينها عمليات القرصنة. ونشيد بالجهود الدولية خارج ساحل القرن الأفريقي حيث شارك فيها الاتحاد الأوروبي بعملية بحرية أطلق عليها "أطلنطا". وفي هذا الصدد، فإننا نوافق على ضرورة التشديد على مواجهة الفقر وانعدام التنمية كأسباب ممكنة للقرصنة. ولتحقيق نتائج ملموسة، فإننا نتعهد بالعمل معاً لدعم بناء قدرات بحرية وقضائية للتعامل مع هذه التهديدات وفق استراتيجية أفريقيا البحرية المتكاملة 2050، ووفق السياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي من خلال مهمة السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن (مشروع "إيوكاب نيستور" وهو مشروع لبناء القدرات البحرية الإقليمية)، ومن خلال تعزيز التعاون الإقليمي في كل من القرن الأفريقي وخليج غينيا. ويدرك كل من أفريقيا والاتحاد الأوروبي ويشجعان المبادرات التي تقوم بها البلدان الأفريقية الواقعة حدودها على ساحل المحيط الأطلنطي بهدف تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

أصبحت الفرقاطة الهولندية المسألة الأساسية في عملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. القرن الأفريقي، الصومال.

20. وفي إطار مواجهة تهديدات السلام والأمن في قارتينا، فإننا ندرك الأهمية الكبرى لتعاون المجتمع الدولي. ونعيد التأكيد على تصميمنا على ضمان اعتبار المؤسسات المتعددة الأطراف ونظم المعاهدات كمنتديات رئيسية للتعاون الدولي فيما يتعلق بالسلام والأمن. ومن ضروريات تحقيق النجاح التعاون الوثيق فيما بيننا، والتعاون مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، ومع آليات التنسيق الدولية مثل المركز العالمي لتبادل المعلومات بشأن بناء القدرات في مجال حفظ السلام في أفريقيا برعاية مجموعة الثماني.

21. ونحن ملتزمون بمواجهة التحديات غير التقليدية في مجالي السلام والأمن مثل تغير المناخ، والمياه، والطاقة، وأمن المعلومات نظراً لما لكل هذا من تأثير متزايد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

22. وعلاوة على ذلك، فنحن ندرك الحاجة إلى العمل على إصلاح هيئات الأمم المتحدة الرئيسية بهدف جعل المنظومة الشاملة للأمم المتحدة أكثر شفافية وفعالية، وقادرة على التكيف مع التغيرات الجوهرية التي شهدها المجتمع الدولي وطرأت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرخاء

23. ونتعهد، مع شركائنا الاجتماعيين، بالسعي إلى السياسات التي تعمل على توفير فرص عمل وتحفيز النمو المراعي للبيئة، والشامل للجميع، والمستدام، وطويل الأمد في كلا القارتين.

24. وفي أفريقيا، فإن مثل هذه السياسات سيشجع التحول الاقتصادي استناداً إلى التنمية الزراعية والنمو الأخضر (المراعي للبيئة)، والتصنيع، وإضافة القيمة، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وقطاع الخدمات. ونشدد على أهمية الحكم الرشيد والحوكمة الجيدة على أعلى مستوى، وعلى البيئة الدولية المواتية، ويتضمن ذلك المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كعناصر تساهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع ونمو اقتصادي.

25. وسنتعاون بصورة وثيقة في مجال السياسة البحرية، لا سيما النمو الأزرق (في المجال البحري)، وحماية البيئة البحرية، والتنوع البيولوجي البحري، والنقل البحري، والأمن والأمان البحري.

26. وقد عقد كل من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، في باريس 2015، العزم على تبني اتفاقية عادلة، ومنصفة، وملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ووفق مبادئها وتنفيذ هذه الاتفاقية العالمية على نحو فعال على جميع الأطراف، وسيدخل حيز النفاذ في 2020 على أقصى تقدير. وينبغي أن يكون نطاق هذه الاتفاقية أكثر شمولاً وأكثر كفاءة لتحقيق النتائج المرجوة منها فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتمويل الأنشطة المناخية، والتطور التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا، وشفافية العمل والمساندة، وبناء القدرات. ويلتزم كل من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بالشروع في عمل الترتيبات المحلية أو زيادة هذه الترتيبات من أجل مساهماتهما التي يعتزمان تقديمها والتي تم تقريرها على المستوى الوطني لتحقيق الهدف الأسمى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعميمها قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف المزمع عقده في الربع الأول من 2015 من جانب الأطراف التي لديها استعداد للقيام بذلك. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم أفريقيا في هذا الشأن.

الزراعة في بوركينافاسو. يتم التعامل معها بوعي بسبب دوام ندرة المياه.

27. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الدول الأطراف من البلدان النامية ستعمل على الحفاظ على مواصلة تعبئة التمويل العام بمستوى متزايد من برنامج التمويل السريع وفق التزامها المشترك بتعبئة 100 مليار دولار سنوياً حتى 2020 من مجموعة متنوعة من المصادر في سياق التكيف، والتخفيف الهادف، وشفافية التنفيذ.

28. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم البلدان الأفريقية في إعداد استراتيجيات وطنية وإقليمية لمجابهة تغير المناخ وتحقيق التنمية منخفضة الانبعاثات لتعزيز تعافي اقتصاداتها وتعزيز القدرة على مجابهة تغير المناخ، لا سيما، في قطاعات مثل الزراعة وتوفير الطاقة المستدامة والمتجددة في سياق مبادرة الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

29. ونحن ندرك المخاطر والتحديات المحددة التي تواجه الدول الجزرية النامية الصغيرة، وبعضها في أفريقيا. كما أننا نترقب المؤتمر القادم المزمع تنظيمه لتحقيق منافع لهذه البلدان من جانب الأمم المتحدة في ساموا، وسنعمل معاً لإنجاح هذا المؤتمر.

30. ونحن ندرك أيضاً أن الاستثمار في الأبحاث، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار في غاية الأهمية لتحقيق هذه الأهداف، لا سيما بالنسبة للتنمية المستدامة في مجتمعاتنا بوجه عام. وبينما نضع كل هذا نصب أعيننا، فإننا نرحب بحوار السياسات رفيع المستوى بشأن العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار المزمع عقده بين القارتين.

31. ولدينا الرغبة في تشجيع نمو محلي قوي، والاستفادة من مواردنا بصورة تتسم بالكفاءة لتحقيق منافع لشعوبنا في الاقتصاد العالمي. ونجد أن تحويل الزراعة لتوفير المواد الغذائية على نحو يتسم بالمرونة إزاء تغير المناخ، وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي، وخلق قطاع تجاري ديناميكي له أهمية خاصة في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نوافق على دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يهدف بصورة رئيسية إلى تحقيق معدلات نمو أعلى من خلال تطوير أسواق زراعية تعمل على نحو أفضل وضمان الأمن الغذائي في جميع ربوع المنطقة. ونود الإشارة إلى التطورات التي أُدخلت على السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي، كما سنعمل على إحراز تقدم نحو الارتباط مع أهداف التنمية الزراعية في أفريقيا.

32. ومن الضروري اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية لمواجهة مشكلات تدهور الأراضي، والتصحر، والجفاف التي تؤثر على العديد من المناطق في أفريقيا. وننوه إلى توقيع بروتوكول تعاون بين مفوضيتينا للاستفادة من علوم الفضاء والتكنولوجيا لدى الاتحاد الأوروبي لرصد النظم الإيكولوجية من خلال مبادرة 'الرصد العالمي للبيئة والأمن'.

33. ونحن ندرك أن الحفاظ على فرص العمل القائمة وخلق فرص عمل جديدة لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية يمثل أهمية كبرى لكلا القارتين. ومن الضروري بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية تسريع وتيرة التصنيع والتحديث لا سيما في قطاع المشروعات، وهو أمر بديهي، ضمن أمور أخرى، في عملية تحويل المواد الخام وإضافة قيمة لها عند مصادر استخراجها كعامل مساعد ومحفز للتنمية الصناعية الضرورية للوصول إلى وضعية البلدان متوسطة الدخل. ونحن ملتزمون أيضاً بتحقيق الإدارة الحصيفة والشفافة للموارد الطبيعية لهذه البلدان لصالح سكانها، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراعات وفق مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة الجيدة. وحتى يتسنى استكمال السياسات الأفريقية في المجالات المذكورة أعلاه، يسترجع الاتحاد الأوروبي نهجه إزاء الاستغلال المسؤول للثروات المعدنية ويقترح إجراء حوار بشأن هذه القضايا.

34. وسنواصل تعاوننا للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في قارتينا.

35. ونحن نولي اهتماماً خاصاً بكيفية تشجيع المزيد من الاستثمارات في بلداننا، وبين قارتينا، ومن الخارج. وثمة حاجة إلى تحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال لجعله مواتياً لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، وكذلك بالنسبة للشركات الأجنبية، ويشمل ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بدور حيوي على نحو خاص في توفير فرص عمل. ويعد كل من توفير الائتمان والقروض بتكلفة ميسورة، وإيجاد بيئات سياسية، وقضائية، وتنظيمية، مستقرة، وأسواق عمل تحترم معايير العمل الدولية عوامل مهمة في جميع بلداننا. والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبناء المزيد من الشفافية في التمويل للمساعدة في محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وذلك من خلال وضع أنظمة ضريبية عادلة وفعالة.

36. وللسماح بوفورات الحجم التي يمكن أن تحفز مثل هذه الاستثمارات والنمو، فإننا نشدد على إيماننا القوي بضرورة المزيد من التكامل والاندماج الاقتصادي. وتتضمن العناصر المهمة في هذا الشأن بناء قدرات إمداد منتجة للاستفادة من التجارة العادلة والمفتوحة، وبناء أسواق لتيسير هذه التجارة، وتوفير البنية التحتية الضرورية، واتخاذ تدابير إصلاحات الحكم والحوكمة كي تنجح هذه الاستثمارات. ونحن ننظر إلى القطاع الخاص، وشراكته مع الحكومة، للقيام بدور أكبر في النمو الاقتصادي والتنمية.

37. وعلى مسار تحقيق المزيد من التكامل والاندماج الاقتصادي، سنتعاون لتطوير النقل، وتوفير مياه الشرب، وتوفير الطاقة المستدامة وميسورة التكلفة مع التركيز بصورة خاصة على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. ونحن ندرك الأهمية الاقتصادية لتشجيع الترابط في مجالات الطاقة والنقل بين القارتين.

38. وندرك أيضاً الدور المهم والاستراتيجي للبنى التحتية "الافتراضية" التي ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إيجادها، لا سيما الإنترنت. ونوافق على زيادة استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيجاد مجتمع معلومات شامل للجميع، ولا يستثني أحداً، ومفتوح، وآمن يساهم في تحقيق التنمية، والنمو، والتمتع التام بحقوق الإنسان. وإننا ندرك أيضاً أهمية حماية وتشجيع حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وفق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

39. ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بإنجاز أجندة الدوحة للتنمية بصورة ناجحة، وإعداد برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بعد مؤتمر بالي حيث سيساهم هذا البرنامج في دمج البلدان النامية في نظام التجارة متعدد الأطراف (الدولية) بصورة أكبر. وسنتخذ كل الخطوات الممكنة نحو الوفاء بالتزاماتنا وفق مسؤولياتنا بشأن قضايا البلدان النامية. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك تنفيذ اتفاقية المنظمة الخاصة بتسهيل التجارة.

40. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بقديم الدعم لقرار الاتحاد الأفريقي بشأن تسريع وتيرة إنشاء منطقة تجارة حرة تخدم القارتين في أفريقيا، وعرض الاتحاد الأوروبي لخبراته وتجاربه الخاصة بإقامة سوق موحد لدعم هذه المبادرة بالقدرات اللازمة. وسنواصل العمل بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية القائمة بهدف تعزيز التجارة بين بلدان أفريقيا وجهود التكامل الإقليمي التي تبذلها أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة التي تخدم القارتين المزمع إنشاؤها. وفي هذا الشأن، على الطرفين مواصلة المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من خلال استغلال جميع الإمكانيات للوصول إلى نتيجة مرضية بشأن إعداد اتفاقيات شراكة موجهة نحو التنمية، ومتوائمة مع منظمة التجارة العالمية، وتعمل على تشجيع تكامل واندماج أفريقيا، وإحداث تحول اقتصادي، وتصنيع وضمان رخاء الدول بما يحقق النفع للقارتين. ومن المهم أن تقوم أفريقيا وأوروبا بتطوير صناعات قادرة على المنافسة العالمية ويمكنها تحقيق النجاح في الأسواق العالمية اليوم والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويجب هيكلة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لضمان توسع تجارتنا وكونها تدعم نمو التجارة بين المناطق في أفريقيا.

41. ويلتزم الاتحاد الأوروبي وكذلك بلدان شمال أفريقيا المعنية بمواصلة المفاوضات الثنائية من أجل إيجاد مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة تعمل على توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق في المناطق غير المفتوحة بصورة تامة.

42. وسنكتشف طرائق لتبادل المعلومات بشأن تنفيذ وتطبيق اتفاقيات التجارة، وآثارها، وتداعياتها على التكامل الإقليمي لأفريقيا وأجندة التنمية الصناعية.

43. وقد حان الوقت الآن للتحول الجذري من المعونة إلى التجارة والاستثمار كعوامل للنمو، وإيجاد فرص عمل، وتقليص الفقر. وأياً ما كان الأمر، لا يزال هناك دور لا يقدر بقيمة للمساعدات الإنمائية؛ ونحن نشيد بقرار الاتحاد الأوروبي بالإبقاء على مستوى المساعدات الإنمائية التي يقدمها والتي تتضمن المعونة من أجل التجارة. ونتعهد بالعمل معاً لجعل المعونة أكثر فعالية.

44. ونشيد أيما إشادة بالمساهمة الإيجابية التي قدمها منتدى الأعمال للاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مناقشاتنا الذي عقد على هامش قمتنا. ومن ثم، فنحن ندعم مشاركة القطاع الخاص من قارتينا بصفة مستمرة.

الناس

45. من واجبنا الدفاع عن حقوق الإنسان في أفريقيا وأوروبا، وسنعمل معاً لجعل سنة 2016 عاماً لحقوق الإنسان في أفريقيا حدثاً ناجحاً. وإدراكاً منا للحقيقة التي مفادها أن رؤية الاتحاد الأفريقي تتمثل في تحقيق 'التكامل، والرخاء، والسلام في أفريقيا' بسواعد أبنائها، وأن تكون أفريقيا قوة ديناميكية على الساحة العالمية، مع أخذنا في الاعتبار الديناميكيات الوطنية لكل بلد أفريقي على حدة، فإننا سنعمل على زيادة التعاون دعماً لحقوق الإنسان على المستوى العالمي والقانون الدولي الإنساني. وسنجري مشاورات منتظمة بشأن الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وسنولي اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين، وحقوق الشرائح المستضعفة، ومن بين هؤلاء المعوقون، وكبار السن، واللاجئون، وكذلك حقوق المرأة، والشباب، والأطفال.

46. وفي إطار تعاوننا الثقافي، نتعهد بمواصلة جهود مكافحة التجارة غير القانونية في السلع الثقافية والعمل نحو حماية السجلات الوطنية.

47. ونحن ملتزمون معاً بتوجيه جهودنا نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية في السنة القادمة (2015). ونحن على قناعة تامة بأن أجندة التنمية بعد 2015 تتيح فرصة فريدة لتحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم يسوده السلام، والعدل، والإنصاف، وخالٍ من الفقر، ويحترم البيئة. وسنعمل في إطار شراكة، أثناء المفاوضات القادمة، لدعم تحديد وتنفيذ أجندة التنمية بعد 2015 التي تتسم بالطموح، واشتمال الجميع، والشمولية والتي تعمل على تعزيز التزام المجتمع الدولي باستئصال شأفة الفقر. ونحن نشدد على الحاجة إلى وجود نهج متين يضم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ــ الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية ــ على نحو أكثر توازناً وتكاملاً استناداً إلى السلام والأمن ووجود مؤسسات ديمقراطية، ومستجيبة، وخاضعة للمساءلة. وبروح الشراكة، سنواصل التعاون الوثيق سعياً لتحقيق غايتنا المنشودة.

48. ويجب أن يكون الجميع قادرين على التمتع بكرامة العمل. ونحن نشدد على أن العمل الذي يضمن حقوق العمال ويتيح الضمان الاجتماعي والدخل المناسب يساهم في تحقيق نمو أكثر استقراراً، ويعمل على تعزيز الاشتمال الاجتماعي وتقليص الفقر. كما نهدف إلى إطلاق الطاقات الكامنة لدى شعوبنا للقيام بمشروعات حرة مع التشديد على النساء والشباب ــ وتشجيع الابتكار في أنشطة أعمالهم، حتى يتسنى لهم تطوير أنفسهم، ومجتمعاتهم، والنشاط الاقتصادي على نحو أوسع نطاقاً. وكما أسلفنا، نؤكد مجدداً أن تحقيق هذه الأهداف سيصاحبه استثمار في العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، ونحن ملتزمون بدعم التعاون في هذه المجالات.

49. ونحن ملتزمون أيضاً بتزويد مواطنينا، بقدر المستطاع، بالمعارف، والمهارات، والخدمات التي يحتاجونها لاغتنام الفرص التي يتيحها النمو، وانتشال الأكثر عوزاً من براثن الفقر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنتبع السياسات التي تشجع فرص العمل للجميع مع التركيز على الشباب والنساء، وذلك من خلال التدريب المهني والتعليم.

50. وللتعليم العالي دور مهم للغاية في تعزيز روح المواطنة والقيم الديمقراطية، وتزويد البلاد بالعاملين، والمديرين، والإداريين المهرة الذين يدعمون التنمية المستدامة ويشجعون التجارة والاستثمارات التي تكثر الحاجة إليها. وقد اتفقنا على تشجيع برامج تبادل الطلاب بين قارتينا وفي أفريقيا.

51. وهناك تحدٍ من نوع خاص يتمثل في توفير الرعاية الصحية (شاملة العلاج والأدوية) المستدامة، وذات الجودة، وبأسعار ميسورة للجميع. وقد اتفقنا على مواجهة هذا التحدي من خلال تكثيف التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بيننا لإيلاء قدر كافٍ من الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية مع التشديد على تمكين الشباب والنساء من أسباب القوة، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والتعليم من أجل إثراء رأس المال البشري، وتوفير خدمات رعاية صحية ذات جودة وعادلة للجميع.

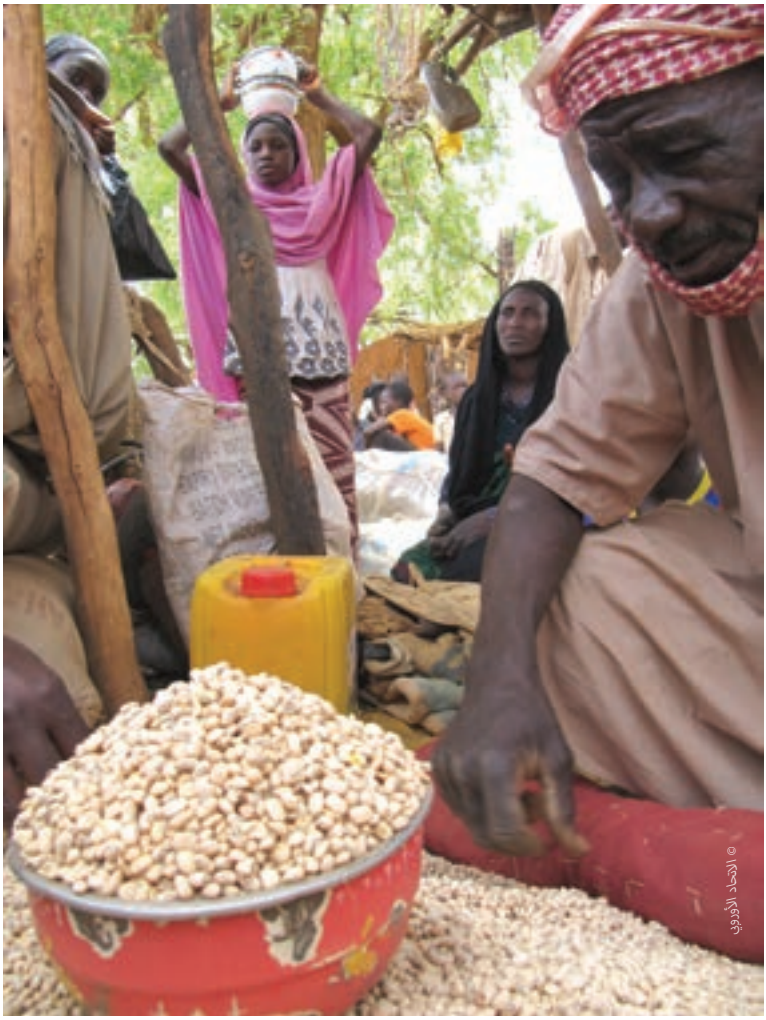

حصاد المنتجات من المزارع

52. وتمثل الهجرة، والانتقال، والتوظيف قضايا أساسية بالنسبة لنا جميعاً. وعلينا معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني الخطير للهجرة غير الشرعية بصورة شاملة، ويتضمن ذلك، ضمن ما يتضمن، معالجة أسبابها الجذرية، ووسائل ضمان وجود سياسة فعالة ومنسقة للعودة بين بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد.

53. يصيبنا فقدان الحياة بسبب الهجرة غير الشرعية بالوجل والخوف، وبناءً عليه فإننا نلتزم أكثر من ذي قبل باتخاذ كل ما في وسعنا لتفادي مثل هذه المآسي في المستقبل. ونكرر مجدداً التزامنا الذي لا لبس فيه بمواصلة محاربة الإتجار بالبشر الذي يمثل شكلاً جديداً من أشكال العبودية.

54. كما نلتزم بضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ومن بينهم المغتربون وضحايا الإتجار بالبشر. ونحن ندرك الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن يحققها التنقل والهجرة، التي تدار على نحو جيد، لبلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، وكذلك للمهاجرين أنفسهم. وسنعمل معاً لتعبئة الطاقات الكامنة للمهاجرين من أجل التنمية وخفض تكاليف التحويلات، وذلك من خلال تعزيز المعهد الأفريقي للتحويلات. وقد حددنا نهجنا بمزيد من التفاصيل في البيان المرفق.

55. ونحن ملتزمون بمحاربة جميع أشكال التمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وعدم التسامح في قارتينا.

56. ونؤكد على التزامنا بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف سياسات أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن توظيف العمالة والحماية الاجتماعية مع التركيز بصورة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

57. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى اجتماع منتدى منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول 2013، ومنتدى الشباب الذي عُقد في أبريل/نيسان 2014.

التنفيذ

58. نود التنويه إلى نطاق شراكتنا والتقدم المحرز فيها.

59. نؤكد مجدداً على رغبتنا في إجراء حوارات سياسية منتظمة على المستوى الوزاري، لا سيما، على هامش الفعاليات الدولية.

60. وقد صادقنا على خارطة الطريق التي تحدد الأولويات الاستراتيجية، وتحدد وسائل تنفيذها في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصالح المشتركة، واتفقنا على أن أولوياتنا لفترة 2014-2017 هي على النحو التالي:

- السلام والأمن؛
- الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان؛
- التنمية البشرية؛
- التنمية والنمو المستدامان والشاملان للجميع والتكامل بين القارتين؛
- القضايا العالمية والقضايا الآخذة في الظهور.

61. وسنعمل معاً على تحديد آليات العمل، والهياكل المطلوبة لتنفيذ الأعمال، والإجراءات المتفق عليها، والوصول إلى النتائج المتوقعة، إن اقتضى الأمر ذلك.

62. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه الأولويات سيعتمد على نطاق واسع من أدوات التمويل ومبادرات السياسات. وعلى مدى الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، سيقدم الاتحاد الأوروبي أكثر من 28 مليار يورو إلى الاتحاد الأفريقي فضلاً عن التعاون الثنائي من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الختام

63. اتفقنا على الاجتماع مجدداً في القمة الخامسة في أفريقيا في 2017.

مؤتمر القمة الأفريقية – الأوروبية 2014، مؤتمر صحفي

© الاتحاد الأوروبي

© الاتحاد الأوروبي

مؤتمر القمة الأفريقية – الأوروبية 2014، جلسة عامة

خارطة الطريق 2014-2017

المقدمة

1. التزم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ورئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المجتمعون في بروكسيل في 2-3 أبريل/نيسان 2014 حول محور التركيز الذي عنوانه 'الاستثمار في الناس، والرخاء، والسلام'، بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في السنوات القادمة. وأكدوا على أن الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي تم اعتمادها في قمة لشبونة في 2007، والتي حددت الرؤية والقيم والمبادئ التي التزمنا بها، لا تزال هي المرجعية السياسية الاستراتيجية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وأثنت هذه القمة على العمل الذي تم القيام به والتقدم المحرز في تنفيذ خطتي العمل السابقتين.

2. وتم الاتفاق في مؤتمر القمة الرابع على وجوب إدخال المزيد من التحسينات على تنفيذ الاستراتيجية المشتركة على ضوء الخبرات والتجارب والمستجدات في أفريقيا وأوروبا وعلى المستوى العالمي أيضاً. ويجب أن يكون هناك نهج يستند إلى تحقيق نتائج كي نسترشد به في تعاوننا. ومن ثم تبنت هذه القمة الوثيقة الحالية لصياغة التعاون بين القارتين في الفترة 2014-2017. وتحدد هذه الوثيقة الأولويات الرئيسية ومجالات العمل المشترك فيما بين المناطق، أو على مستوى القارتين، أو على المستوى العالمي في مجالات المصالح المشتركة بين أفريقيا وأوروبا. وتعرض هذه الوثيقة التوجهات الضرورية للتنفيذ. وهذا العمل، لمن يطالبون به، سيكون المستهدف من خطط تنفيذ أكثر تفصيلاً.

3. واتخذت هذه القمة قرارات بشأن مجالات الأولوية التي يتحتم فيها التعاون بين القارتين، والتي من الممكن أن تؤدي ثمارها في إطار الاستراتيجية المشتركة حيث من المتوقع تحقيق المزيد من القيمة المضافة. وستكون هذه الأعمال مكملة لمبادرات أخرى تم القيام بها في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على المستويين القطري والإقليمي.

4. وتم الاتفاق على متابعة وتعميق الحوار السياسي والتعاون. وستستمر اجتماعات القمة، والاجتماعات الوزارية، والاجتماعات المجمعة بين المفوضتين، والاجتماعات بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي في الإطار المتفق عليه في قمة القاهرة الخاص بالشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وسيتم استكمال الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا باتصالات رفيعة المستوى بين القادة الأوروبيين والأفارقة بشأن التحديات والأزمات المشتركة.

5. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء عدم كفاية بعض هياكل الخبراء الفنيين على نحو دائم، ستقوم أفريقيا والاتحاد الأوروبي ــ على نحو مشترك ــ بتحديد آليات وهياكل العمل المطلوبة لتنفيذ الأعمال المتفق عليها والوصول إلى النتائج المتوقعة، إن دعت الضرورة إلى ذلك. وسيتم تنفيذ هذه الأعمال الواردة في خارطة الطريق في إطار منتديات سنوية مشتركة تحل محل فرقة العمل المشتركة، وتعمل على تجميع كل الأطراف الفاعلة في هذه الشراكة. وتم الاتفاق على زيادة تضافر الجهود على مستوى الحوار الوطني والتعاون لتشجيع الإسهامات من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الأولويات المشتركة

6. بالنسبة لفترة السنوات 2014-2017، تم الاتفاق في هذه القمة على أن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة سيركز على مجالات الأولوية التالية:
   1. السلام والأمن
   2. الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان
   3. التنمية البشرية
   4. التنمية والنمو المستدامان والشاملان للجميع والتكامل بين القارتين
   5. القضايا العالمية وتلك الآخذة في الظهور

7. وبالنسبة لكل هدف من هذه الأهداف، تم تحديد عدد من الإجراءات على المستوى الأقاليمي، أو على مستوى القارتين، أو على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يكون لها أثر حقيقي على الناس في كلا القارتين. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذه الإجراءات والأعمال تأتي بالإضافة إلى التعاون على المستويين القطري والإقليمي.

مجال الأولوية 1: السلام والأمن

8. الهدف الاستراتيجي: ضمان وجود بيئة يسود فيها السلام والأمان، وتساهم في تحقيق الأمن للإنسان، وتقلل من حالة التفتت والتشرذم، وتشجع على تحقيق الاستقرار السياسي والحكم الفعال، وتعمل على تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع.

مجالات التعاون الأساسية

9. سنعمل على تعزيز الحوار السياسي لمناقشة القضايا الدولية بهدف الوصول إلى المواقف المشتركة وتنفيذ التوجهات المشتركة المتعلقة بالتحديات والأمن في أفريقيا، ويتضمن ذلك قضية السلام، والعدل، والمصالحة. وسيتم هذا التعاون على نحو بارز من خلال التعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي. ونشدد على رفضنا للإفلات من العقاب ونكرر التزامنا بمحاربة ذلك على المستويين الوطني والدولي. ونتعهد بتعزيز الحوار السياسي المعني بالعدالة الجنائية الدولية، ويتضمن ذلك مسألة الولاية القضائية العامة في المنتديات المتفق عليها بين الطرفين.

10. وسنعمل معاً على تحديد آليات العمل، إن اقتضى الأمر، والهياكل المطلوبة لتنفيذ الأعمال والإجراءات المتفق عليها والوصول إلى النتائج المتوقعة.

11. وسنقوم بتعزيز تفعيل خارطة طريق هيكل السلم والأمن الأفريقي لا سيما من خلال مساندة القوات الاحتياطية الأفريقية وقدراتها كي يتم نشرها، ودعمها، وإدارتها على نحو مستدام. وسندعم التدريب وبناء قدرات القوات الأفريقية، ومن بينها الشرطة والعناصر المدنية. وعلاوة على ذلك، سندعم بناء القدرات المؤسسية الأفريقية، على سبيل المثال في مجال منع الأزمات، وبناء السلام، وإعادة الإعمار بعد الصراعات، وذلك من خلال تقديم المشورة، والتدريب، والمعدات.

12. وسنقوم بتعزيز التنسيق بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية، في أنشطة تخطيط منع الصراعات ودعم السلام والقيام بهذه الأنشطة، إن كان ذلك مناسباً، مع الأمم المتحدة.

13. وسنعمل على زيادة التعاون في معالجة الأسباب الرئيسية والجذرية للصراعات والقضايا المشتركة مثل الإرهاب، والتهديدات ذات الصلة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي تتضمن الإتجار بالبشر، والإتجار في المخدرات والسلاح، والتجارة غير القانونية في الحياة البرية.

14. وسنولي اهتماماً خاصاً بقضية أمن الحياة البحرية، ويشمل ذلك جهود مكافحة القرصنة، ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه في إطار الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا 2050 والسياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي، وكذلك التخلص من النفايات السامة.

15. سنقوم بتعزيز الجانب الخاص بحقوق الإنسان في تعاوننا بشأن السلام والأمن، وذلك على نحو كبير في الجهود الرامية إلى منع الصراعات، وإدارة الأزمات، وعمليات ما بعد الصراعات، وبنفس القدر من الجهود الرامية إلى تحسين الحكم الرشيد ومساندة إصلاح قطاع الأمن. وسنقوم بالتركيز على القضاء على العنف الجنسي، وحماية المدنيين لا سيما النساء والأطفال الأكثر تأثراً بالصراعات المسلحة. وسنعمل على المشاركة التامة والفعالة للمرأة وتمثيلها في عمليات السلام والأمن.

16. وبالإضافة إلى مساندة الاتحاد الأوروبي لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وهيكل السلم والأمن الأفريقي من خلال مرفق السلام الأفريقي، سنقوم بتعزيز تعبئة الموارد الأفريقية والدولية لتحسين القدرة على التنبؤ بأنشطة السلام والأمن في أفريقيا وتحقيق الاستدامة المالية لها لا سيما عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وقدرات إدارة الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي.

مجال الأولوية 2: الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان
يتضمن ذلك الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية

17. الهدف الاستراتيجي: ضمان وجود بيئة شفافة وديمقراطية، وتسود فيها ثقافة المساءلة، وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتساهم في تقليل حالة التفتت والتشرذم، وتشجع على تحقيق الاستقرار السياسي والحكم الفعال، وتعمل على تحقيق النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع.

حفل اعتماد الدستور الجديد لتونس في الجمعية العامة، يناير/كانون الثاني 2014

مجالات التعاون الأساسية

18. لا يزال تشجيع الحكم الديمقراطي جوهر شراكتنا. وسنقوم بتعزيز أواصر التعاون بيننا في قضايا الحكم الديمقراطي في كلا القارتين، على سبيل المثال في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، وتعزيز دور مؤسسات القطاع العام، ويشمل ذلك المساءلة والشفافية، وسيادة القانون، وحوكمة الموارد الطبيعية، ويتضمن ذلك تدابير للحد من الاستغلال غير القانوني لها.

19. كما سندعم قيام الاتحاد الأفريقي برصد ومراقبة الانتخابات في البلدان المعنية، وسنعمل على تأكيد التنسيق مع بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

20. وسندافع عن حقوق الإنسان في أفريقيا وأوروبا، وسنعمل معاً لجعل سنة 2016 عاماً لحقوق الإنسان في أفريقيا حدثاً ناجحاً. وجدير بالذكر أننا نتحد سوياً في مكافحة حالات الإفلات من العقوبة على المستويين الدولي والإقليمي ونتحد كذلك في حماية حقوق الإنسان في كلا القارتين. وسنجري مشاورات منتظمة بشأن الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وسنولي اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين، وحقوق الشرائح المستضعفة، ومن بين هؤلاء المعوقون، وكبار السن، واللاجئون، وكذلك حقوق المرأة، والشباب، والأطفال. وثمة إطار أساسي لهذا الحوار يتمثل في الحوار بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

21. وسنعمل على تعزيز الحوار بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في كلا القارتين، ومن بينها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

22. وسنزيد من أعمال التنسيق والتعاون التي نقوم بها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى. وسنعمل على ضمان المشاركة التامة والنشطة للمجتمع المدني في حوارنا وتعاوننا.

23. وسندعم التفعيل التام لبرنامج أسلوب الحكم الديمقراطي في أفريقيا، والعمل الذي أنجزته الأجهزة التابعة له ويشمل ذلك ما قامت به من أعمال تنسيق ضرورية. وسنقوم بزيادة دعم جهود البلدان الأفريقية المعنية لتشجيع المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وتنفيذها، وتشمل الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات، والحكم.

الثقافة

24. سنقوم بتبادل الخبرات والتجارب بشأن إعادة السلع والبضائع التي يتم تصديرها أو الحصول عليها بصورة غير قانونية إلى بلدان المنشأ، وتشجيع وضع آليات ذات صلة لتبادل أفضل الممارسات بشأن معالجة قضايا السجلات والأرشفة

25. وسنعمل معاً نحو نهج شامل للجميع إزاء الثقافة كعنصر تمكين وتسهيل للتنمية.

26. وسنستهدف تعزيز التعاون لمحاربة التجارة غير المشروعة في السلع والمنتجات الثقافية وحماية السلع الثقافية، ويشمل ذلك السجلات الوطنية. وسنتعاون مع المنظمات الدولية المعنية (لا سيما اليونسكو، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والمجلس الدولي للمتاحف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) لضمان ترابط هذه الأعمال ولإجراءات توحيدها.

27. وسنعمل على تشجيع الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي وتعزيزه، وكذلك تنوع وسائل التعبير الثقافي من خلال تشجيع التنوع الثقافي، والحوار بين الثقافات، والتعاون الدولي في المجال الثقافي، في إطار اتفاقية اليونسكو 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

28. وسنتعاون لتطبيق نظام حفظ رقمي وأساليب أرشفة رقمية وحماية السجلات الوطنية. وسنشارك في تعزيز حماية مواقع التراث العالمي.

مجال الأولوية 3: التنمية البشرية

29. الهدف الاستراتيجي: تشجيع تنمية رأس المال البشري، والمجتمعات، والاقتصادات القائمة على المعارف والمهارات، وذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز الروابط بين التعليم، والتدريب، والعلوم والابتكار، وتحسين إدارة تنقل الناس. وسيعمل تعاوننا في إطار الخطة المؤسسية للاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على استكمال ما نقوم به من أعمال وما نتخذه من إجراءات على المستوى الوطني لتحسين توفير فرص عمل أكثر وأفضل، وتوفير المزيد من الحماية الاجتماعية الأفضل، وكذلك توفير خدمات تعليم أساسي وخدمات صرف صحي ورعاية صحية ذات جودة للجميع تشمل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.

تحسين الرعاية الصحية في غينيا

30. يعتبر الاستثمار في العمل، والتكنولوجيا، والابتكار في غاية الأهمية لتشجيع النمو، وتوفير فرص العمل، وتحسين القدرة على المنافسة، وتحديد التحديات المجتمعية العالمية الملحة والتصدي لها مثل تغير المناخ، والطاقة المتجددة ميسورة التكلفة وكفاءة استخدام الطاقة، والأمراض المعدية أو الأمن الغذائي والتغذوي. والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا شامل بطبيعته، وهو ما يسهم في تحقيق كل الأهداف الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نعمل على تعزيز التعاون بين دوائر البحث، وإنشاء برامج بحث أكاديمي مشتركة، مع التركيز بصورة خاصة على الابتكار والقطاع الإنتاجي، ويتضمن ذلك البنية التحتية للأبحاث.

31. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم بإعداد شراكة طويلة الأجل ومشتركة التمويل والإدارة في مجال البحوث والابتكار، لا سيما في مجالي الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. وسنتخذ نهجاً متكاملاً يدرك الطبيعة الشاملة لروح العمل الحر/الابتكار والبنية التحتية للأبحاث، وتنمية المهارات الفنية في أفريقيا وأوروبا.

32. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن حوار السياسات رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار سيكون منبراً رئيسياً في الخطة المؤسسية للاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لوضع الأولويات وتصميم التنفيذ. وسيتم تشكيل مجموعة عمل تضم خبراء في إطار حوار السياسات رفيع المستوى، وسيتم تكليف هذه المجموعة بإعداد خارطة طريق تفصيلية تحدد نطاق العمل وتوضح الخطوات المختلفة التي يتعين اتخاذها نحو هذه الشراكة الجديدة. وسيأتي التمويل من البرنامج الأوروبي للأبحاث والابتكار، آفاق 2020، وإسهامات أخرى من أصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

© الاتحاد الأوروبي

تعزيز التعليم

الطالبات المدرسية معًا في "ساحة الفتيات" بمدرسة غامبول الثانوية بالصومال

التعليم العالي

33. يقوم التعليم العالي بدور بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تحفيز التنمية المستدامة بتوفير موارد بشرية ذات جودة عالية، ونشر نتائج الأبحاث العلمية والتقنية. وبالإضافة إلى الإجراءات المحددة والتقليدية لبناء القدرات، فإن التنقل في حد ذاته من الممكن أن يعمل بصورة قوية على تحسين جودة التعليم العالي من خلال تسريع وتيرة استخدام أدوات الشفافية والإدراك، ومساعدة المؤسسات في تطوير خدمات أفضل لبعث الطلاب والباحثين واستقبالهم.

34. وسيسمح برنامج إيراسموس (Erasmus+) وبرنامج أعمال ماري سكلودوفسكا كوري بتنقل الطلاب، والمبعوثين، والباحثين، وهيئات التدريس الأفارقة والأوروبيين على أعلى مستوى من خلال مزيج متوازن من العمل الذي يركز على الأفراد، والمؤسسات، وأنظمة التعليم العالي. وسيقدم برنامج نيريري للتنقل منحاً دراسية لحوالي 500 طالب لإجراء دراسات عليا، كما سيسمح بانتقال 70 موظفاً أكاديمياً وإدارياً داخل أفريقيا بحلول 2017. وسيشجع هذا على إبقاء الطلاب والاحتفاظ بهم، مع زيادة قدرة المؤسسات نفسها على المنافسة وجاذبيتها.

35. وسندعم تنمية مراكز التميز في أفريقيا لا سيما من خلال الجامعة الأفريقية. وسنقوم بتوسيع نطاق مبادرة المشروع التجريبي المعني بتوفيق وضبط التعليم العالي في أفريقيا بهدف تعزيز ربط المناهج الدراسية باحتياجات السوق وتعزيز جودتها النوعية، وإدخال طريقة التدريس والتعلم التي تستند إلى تحقيق نواتج، وزيادة عدد الجامعات المشاركة من قارة أفريقيا من 60 إلى 120 جامعة، وزيادة عدد التخصصات والمستويات المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن مبادرات توفيق التعليم العالي وضمان جودته التابعة للاتحاد الأوروبي ستعمل على تشجيع الممارسات ذات الجودة في الجامعات، كما ستدعم تنفيذ الإطار الخاص بأفريقيا من أجل ضمان الجودة والاعتماد، وزيادة الشراكات المتوافقة، وتدويل التعليم العالي. وسنقوم بأنشطة مشاورات وتبادل للمعارف لتشجيع التعليم، والتدريب المهني، وروح العمل الحر بين النساء والشباب.

التنقل والهجرة والتوظيف

36. تبنت مبادرة بروكسيل إعلاناً مشتركاً بشأن الهجرة والتنقل، وتم الاتفاق في هذه المبادرة على تنفيذ خطة عمل لفترة السنوات 2014-2017. ووفق هذا الإعلان، سنشجع تضافر الجهود المبذولة في مجالي الهجرة والتنمية، ويتضمن ذلك خفض تكاليف التحويلات النقدية، وتعزيز دور المغتربين وإشراكهم، وتدعيم المعهد الأفريقي للتحويلات. وسنقوم بتنظيم انتقال العمالة ورجال الأعمال على نحو أفضل على المستوى الإقليمي والأقاليمي. وسنعزز أواصر التعاون بيننا للتصدي للإتجار في البشر، لا سيما، من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بشأن منع هذه الممارسة، وحماية ضحاياها، وتقديم مرتكبيها للمحاكمة. وسنتعاون أيضاً للتصدي للهجرة غير الشرعية، والتصدي لجميع جوانبها، ويتضمن ذلك تعزيز إدارة الهجرة، والعودة وتأكيد الاعتراف بالمهاجرين، وتشجيع بدائل هذه الهجرة. وفي نهاية المطاف، سنتعاون معاً في مجال الحماية الدولية وحق اللجوء السياسي، كما سنعمل معاً نحو تشجيع احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

37. وسيتم دعم تعاوننا من خلال حوار بشأن الهجرة والتنقل بتوجيه من مجموعة أساسية تابعة للبلدان الأوروبية والأفريقية ومنظمات تعقد لقاءات واجتماعات بصفة دورية.

مجال الأولوية 4: التنمية والنمو المستدامان والشاملان للجميع والتكامل بين القارتين

38. الأهداف الاستراتيجية: تحفيز النمو الاقتصادي الذي يقلص الفقر، ويخلق فرص عمل مناسب، ويعمل على تعبئة الطاقات الكامنة للراغبين في العمل الحر لا سيما الشباب والنساء على نحو مستدام؛ ودعم تنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ودعم عملية التكامل والاندماج بين القارتين، لا سيما من خلال تسريع وتيرة تنمية وتطوير البنية التحتية، والطاقة، والتصنيع، والاستثمارات.

مجالات التعاون الأساسية

استثمارات القطاع الخاص، والبنية التحتية، والتكامل والاندماج بين القارتين

39. سنقوم بتشجيع التكامل والاندماج بين القارتين وكذلك التبادل التجاري بينهما، وإشراك القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية. وسيتضمن هذا تعزيز قدرات أصحاب المصلحة لتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص. ولتسريع وتيرة إنشاء منطقة تجارة حرة تخدم القارتين في أفريقيا، عرض الاتحاد الأوروبي خبراته وتجاربه الخاصة بإقامة سوق موحد لدعم هذه المبادرة بالقدرات اللازمة. وسنقوم بتعزيز أواصر التعاون بيننا لدعم مبادرات مثل تعزيز التجارة بين بلدان أفريقيا وإقامة منطقة التجارة الحرة التي تخدم القارتين. ونحن ملتزمون بإجراء حوار بشأن سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي وعلى مستوى القارتين. وسنعمل معاً لتعزيز تحرير التجارة وتسهيلها بطريقة عادلة. وسيقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للبلدان الأفريقية في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك تنفيذ اتفاقية المنظمة الخاصة بتسهيل التجارة. وسيتضمن هذا إحداث توافق وتناغم بين السياسات المناسبة، وتقليل الحواجز والمعوقات الفنية التي تعرقل التبادل التجاري من خلال بناء القدرات لتحسين، وتوثيق، وضمان جودة السلع ومعاييرها.

40. وسنواصل العمل بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية القائمة بهدف تعزيز التجارة بين بلدان أفريقيا وجهود التكامل الإقليمي التي تبذلها أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة التي تخدم القارتين المزمع إنشاؤها. وفي هذا الشأن، على الطرفين مواصلة المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من خلال استغلال جميع الإمكانيات للوصول إلى نتيجة مرضية بشأن إعداد اتفاقيات شراكة موجهة نحو التنمية ومتوائمة مع منظمة التجارة العالمية وتعمل على تشجيع تكامل واندماج أفريقيا، وإحداث تحول اقتصادي، وتصنيع، وضمان رخاء الدول بما يحقق النفع للقارتين. ومن المهم أن تقوم أفريقيا وأوروبا بتطوير صناعات قادرة على المنافسة العالمية ويمكنها تحقيق النجاح في الأسواق العالمية اليوم، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويجب هيكلة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لضمان توسع تجارتنا، وأنها تدعم نمو التجارة بين المناطق في أفريقيا.

41. وسنكتشف طرائق لتبادل المعلومات بشأن تنفيذ وتطبيق اتفاقيات التجارة، وآثارها، وتداعياتها على التكامل الإقليمي لأفريقيا وأجندة التنمية الصناعية.

42. وسنعمل على تعزيز التعاون في مجال التنمية الصناعية من خلال تبادل المعلومات، والخبرات، والتجارب بشأن أطر السياسات ذات الصلة مثل المبادرات الرئيسية لاستراتيجية أوروبا 2020، والسياسة الصناعية لحقبة العولمة، واستراتيجية تسريع وتيرة التنمية الصناعية. وإدراكاً لكون التصنيع بوتيرة أسرع ضرورياً للبلدان الأفريقية، سندعم تحويل المواد الخام عند مصادرها كي نمكنها من الوصول إلى وضعية البلدان متوسطة الدخل. وسنعمل أيضاً نحو تحقيق الإدارة الحصيفة والشفافة للموارد الطبيعية لهذه البلدان لصالح سكانها، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراعات وفق مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة الجيدة. وحتى يتسنى استكمال السياسات الأفريقية في المجالات المذكورة أعلاه، يسترجع الاتحاد الأوروبي نهجه إزاء الاستغلال المسؤول للثروات المعدنية ويقترح إجراء حوار بشأن هذه القضايا. وسنسعى إلى التعاون في هذه مجالات مثل المسوح الجيولوجية، وحوكمة الموارد المعدنية، والاستثمار، والبنية التحتية، وتنمية المهارات، وإدارة المخلفات والنفايات.

43. وسنشارك في تهيئة مناخ استثمار مفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به، وذلك من خلال تحسين الأطر القانونية لتشجيع التجارة التي يقودها القطاع الخاص والاستثمار المسؤول. وسندعم المؤسسات الصغيرة، والصغرى، والمتوسطة التي تقوم بدور استراتيجي في تحقيق الثروة وخلق فرص عمل في كلا القارتين، وسنشجع زيادة قدرتها على المنافسة والتحرك دولياً، بالإضافة إلى تشجيع نقل التكنولوجيا. وسيضع الاتحاد الأوروبي هذه الأهداف في مقدمة المساندة التي يقدمها لتنمية القطاع الخاص ومشاركته مع القطاع الخاص الأوروبي والأفريقي من أجل التنمية. وسيظل منتدى الأعمال التابع للاتحاد الأوروبي وأفريقيا منبراً مهماً لتبادل المعلومات والمعارف بين شركات القطاع الخاص والقطاع العام. وهناك أصحاب مصلحة آخرون مهمون هم الأطراف الفاعلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حيث يجب تشجيع ودعم المنتديات التي يقومون بها.

44. لا بد لقرارات الاستثمار أو وضع سياسات جديدة أن تقوم على أساس بيانات يمكن التعويل عليها وقابلة للمقارنة. وسنعمل على تعزيز التعاون بين الأنظمة الإحصائية الأوروبية والأمريكية في تقديم خدمة إحصائية ذات جودة.

45. كما سنقوم بتعميق التعاون في أمور الضرائب الدولية لتوسيع نطاق تعبئة الإيرادات المالية والتصدي للتدفقات المالية غير القانونية من خلال زيادة التعاون وفق مبادئ الشفافية، وتبادل المعلومات، والمنافسة الضريبية العادلة.

46. وقام الفريق المرجعي المعني بالبنية التحتية بإعداد الأولويات الاستراتيجية في مجالات الطاقة، والنقل، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وثائق استراتيجيات قطاعية وفق برنامج تنمية وتطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA)، وسياسة الاتحاد الأوروبي للتنمية وغير ذلك من أطر السياسات التوجيهية مثل مبادرة الأمم المتحدة بشأن الطاقة المستدامة للجميع. وسيرافق الاستثمارات الاستراتيجية في هذه القطاعات التي تطبق نُهج تمويل مبتكرة مساندة لإجراء إصلاحات تنظيمية. وسيتم التأكيد على التنسيق بين مختلف القطاعات من خلال الفريق المرجعي المعني بالبنية التحتية.

47. وفي مجال النقل، سنعمل على الحد من تكاليف النقل وتعزيز التجارة بين بلدان أفريقيا من خلال ممرات نقل إقليمية بمستوى كافٍ من الخدمة يتسم بالاستدامة، والأمان، ويمكن التعويل عليه. وسيتم إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للنقل. وسنقوم بتوفير موارد مالية وبشرية مستدامة وكافية من أجل تطوير وتنمية البنية التحتية للملاحة باستخدام الأقمار الصناعية بناءً على خدمة الملاحة الأوروبية باستخدام الأقمار الصناعية (EGNOS)، ووضع برامج حوكمة وتمويل للنفقات الرأسمالية ونفقات عمليات هذه الخدمة في أفريقيا من أجل البلدان المعنية. ويجب أن تكون الروابط البينية متعددة الوسائط هي الرابط المادي الذي يوحد قارتينا ويجب أن يعكس العلاقة المتميزة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

48. وسنعمل على إحراز تقدم نحو أهداف 2020 لشراكة أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعنية بالطاقة فيما يتعلق بالوصول إلى الطاقة، وأمن الطاقة، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة مع التركيز بشدة على القطاع الخاص وعلى الربط البيني، وذلك بين القارتين.

زيارة رئيس المجلس الأوروبي لبنين في حفل وضع حجر الأساس لمركز المعلومات والاتصالات التابع إلى مجمع غرب أفريقيا للطاقة الكهربائية بأبومي، كالافي، بنين.

49. وسيتم توجيه العمل في قطاع المياه نحو ضمان الإدارة المستدامة التي تتسم بالكفاءة لموارد المياه، بما يساهم في تحقيق النمو، والسلام، والأمن من خلال تعزيز المؤسسات والاستعدادات للاستثمار في البنية التحتية متعددة الأغراض للمياه. وسنعمل على ضمان تحسين إدارة موارد المياه من أجل زيادة توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز الروابط بين المياه، والطاقة، والطعام.

50. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيهدف العمل إلى تهيئة ظروف مواتية وبيئات داعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المواطنين، والهيئات العامة، والشركات لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيتحقق هذا الهدف من خلال تنفيذ تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد للمعلومات والاتصالات من أجل استراتيجية التنمية التي تحمل عنوان 'ربط أفريقيا' والتي تهدف إلى: (أ) إحداث مواءمة وتوافق بين الجوانب المناسبة لسياسات الاتصالات الإلكترونية والأطر التنظيمية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك أمن المعلومات الرقمية. وثمة هدف مهم في هذه العملية يتمثل في الانتقال من النظام التناظري إلى البث الرقمي في أفريقيا، وتنظيم العوائد الرقمية المتأتية من ذلك؛ و(ب) الربط البيني لشبكات الأبحاث والتعليم من خلال البنية التحتية الإلكترونية؛ و(ج) تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، لا سيما، بهدف تحسين سبل الوصول إلى الإنترنت والحوكمة المفتوحة والشاملة للجميع وفق أجندة تونس بشأن مجتمع المعلومات.

الزراعة، والأمن الغذائي، والأمان الغذائي

51. سيتم تنفيذ عملنا بشأن الزراعة، والأمن، والأمان الغذائي في سياق إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتعتبر 2014 سنة الزراعة والأمن الغذائي لأفريقيا وسنة الزراعة العائلية على المستوى الدولي. وتبرز هذه القضية بصورة واضحة في إطار مساعدة الاتحاد الأوروبي للسنوات 2014-2020. والزراعة لا تقدم المواد الغذائية للناس فحسب، ولكنها أيضاً تخلق نمواً مستداماً وشاملاً للجميع، كما تخلق فرص عمل. وسنعمل على أن نجعل سياساتنا تتمحور حول عدد محدود من مؤشرات السياسات الحساسة لتشجيع التنمية الزراعية المستدامة. وسنقوم بتحويل وتنمية المناطق الريفية، والغابات، والزراعة لتهيئة المجالات وخلق فرص العمل والدخل، لا سيما، للشباب والمرأة في المناطق الريفية. وسنتصدى للتحديات الجسام التي تواجه الزراعة الأفريقية على نحو يحافظ على الإنتاجية المستقبلية للموارد الطبيعية. وتعاوننا في هذا المجال سيتم على نحو خاص في إطار (1) مجموعة الاتصال التي تم تشكيلها بين المفوضتين؛ و(2) شراكة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

52. وسنقوم بإعداد نُهج مشتركة فعالة إزاء الأهداف التغذوية كمكونات رئيسية لبناء القدرة على التعافي، من خلال تعزيز نظم المعلومات والأدوات التحليلية التي تدعم عملية صنع القرارات الخاصة بالسياسات الوطنية (تصنيف المراحل المتكاملة للتغذية، ومؤشر المجابهة، إلخ). وستمثل الكيانات والمبادرات الإقليمية مثل التحالف العالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي إطاراً متميزاً لتشجيع الحلول المبتكرة مثل الاحتياطيات الغذائية الإقليمية الطارئة أو إدارة مخاطر الزراعة.

53. وسنعمل على تشجيع الزراعة التي تراعي التغذية للمساهمة في الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن الحد من تفشي ظاهرة التقزم. وسنقوم بزيادة سبل الوصول إلى المواد الغذائية الغنية بالمغذيات وتوفيرها على مدار العام، كما سنعمل على تعزيز قدرات النساء للمساهمة في الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتغذية لأسرهن، وكذلك تحسين المعلومات التغذوية بغرض تعزيز تنويع الأنظمة الغذائية. ولرصد التقدم المحرز، يتم دمج مؤشرات وأهداف تغذوية صريحة في تصميم المشروعات والسياسات الزراعية.

54. وسنواصل التعاون في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأرض، والاستعانة بالإطار والإرشادات المعنية بسياسة الأرض في أفريقيا وفق الإرشادات الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات. وسيتم تقديم المساندة لمبادرة الاتحاد الأفريقي المعنية بسياسات الأرض لتشجيع أطر حوكمة الأراضي التي تسهم في تحسين الكفاءة، وتحقيق العدل والإنصاف، والرعاية البيئية.

55. وسنقوم بإعداد أنشطة تعمل على إضافة قيمة وأنشطة صناعات زراعية من خلال زيادة فرص تحقيق الدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء، بخلق فرص عمل في إطار سلاسل القيمة الزراعية على نحو يتسم بالشمولية والاستدامة. وسنشجع الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تعتبر في غاية الأهمية لتقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ومن ثم، سنشجع مبادئ إعداد العمليات المستمرة من أجل الاستثمارات الزراعية المسؤولة في إطار اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي. وسندعم إنشاء سلاسل جديدة لإضافة القيمة والتوسع، كما سندعم السلاسل الموجودة من أجل تسويق الحاصلات الزراعية. وسنعمل على تحقيق التعاون المعزز بين القطاع الخاص في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والجمعيات الزراعية التي تسعى إلى إبرام شراكات مبتكرة وشاملة للجميع.

56. وسنشجع زيادة التجارة العادلة بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة وعلى المستوى العالمي في المنتجات الزراعية. وسنعمل على تفعيل أسواق تتسم بالشفافية والانفتاح للمنتجات الزراعية، وبناء القدرات لخدمة الأسواق المعنية لتحقيق الامتثال لمعايير الأمان والجودة، واعتماد الاستدامة، وتحسين نظم معلومات الأسواق وحوكمة سلاسل القيمة، وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة لزيادة التجارة عبر الحدود. كما سنعمل على تعزيز نظم إدارة صحة النبات والحيوان في أفريقيا، والامتثال للمعايير الدولية، وذلك من خلال التمهيد لتصميم آلية تابعة للاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة الأمن الغذائي، ونظام إنذار سريع للتغذية والمواد الغذائية.

57. وسندعم تنفيذ إطار السياسات الأفريقية لمصائد الأسماك واستراتيجية الإصلاح لإطلاق الطاقات الكامنة للموارد البحرية الحية والزراعة المائية من أجل الأمن الغذائي وتوفير سبل كسب العيش وخلق الثروة.

58. وسنعزز أبحاثنا بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. وعلى وجه التحديد، سندعم تنفيذ خطط التشغيل متوسطة الأجل لمنظمات البحوث الزراعية والإرشاد الإقليمية في أفريقيا، والاستفادة من خبرات وتجارب مبادرات البحوث الزراعية العالمية للمساهمة في الأولويات البحثية في أفريقيا وفق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وأجندة العلوم من أجل الزراعة في أفريقيا، وبرنامج تكنولوجيا الزراعة في أفريقيا.

مجال الأولوية 5: القضايا العالمية والقضايا الآخذة في الظهور

59. الأهداف الاستراتيجية: الوصول إلى مواقف مشتركة في المنتديات العالمية والمفاوضات الدولية، والمشاركة في التصدي للتحديات العالمية

مجالات التعاون الأساسية

التغيير المناخي والبيئة

60. نقر ونعترف بأن هناك نقاط التقاء في وجهات النظر بشأن قضايا تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وسنعمل على تعزيز الحوار الاستراتيجي بشأن هذه القضايا لتحسين فهمنا للتحديات التي تواجه أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع العالمي، وتشجيع المواقف المشتركة في عمليات المفاوضات العالمية.

61. وسنشارك بذلك في الجهود الرامية إلى زيادة سقف طموحات التخفيف من انبعاثات الدفيئة (ما قبل 2020)، والمشاركة البناءة في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاقية عالمية ملزمة بشأن تغير المناخ تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ووفق مبادئها وتنفيذ هذه الاتفاقية العالمية على نحو فعال، وهو ما سينطبق على جميع الأطراف، وسيدخل حيز النفاذ في 2020 على أقصى تقدير. ولضمان أن هذه الاتفاقية الجديدة الملزمة للجميع مفيدة، وطموحة، وعادلة، ومتوازنة، وتتسم بالإنصاف، سنقوم ــ على وجه التحديد ــ بإعداد مساهمات محددة على الصعيد الوطني قبل مؤتمر باريس في الربع الأول من 2015 من خلال الأطراف المستعدة للقيام بذلك وفق الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في إطار المؤتمر التاسع عشر للأطراف في بروتوكول كيوتو.

62. ونحن نرحب ببيان الوزراء الأفارقة ووزراء الاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ المتفق عليه في ختام اجتماعهم في بروكسيل في الأول من أبريل/نيسان 2014.

63. وسيعتمد حوارنا على عمليات قائمة مثل مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المعني بتغير المناخ، ومؤتمر وزراء دول أفريقيا المعني بالبيئة. وسيتم تنظيم اجتماعات مشتركة، إن دعت الحاجة إلى ذلك، وسيتم العمل على ضمان التنسيق مع القطاعات المعنية مثل الزراعة والبنية التحتية.

64. وسنعمل على ضمان وضع إطار متماسك لتطوير وتنمية أنشطة مراقبة الأرض في أفريقيا، حتى يسهم الفضاء على نحو استراتيجي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وسيكون تعاوننا وفق أولويات سياسة واستراتيجية أفريقيا بشأن الفضاء، ومبادرة تعزيز نظام مراقبة الأرض لأفريقيا (AfriGEOSS)، والقطاع الأفريقي للفريق المعني بمراقبة الأرض لتقديم الخدمات في مجالات الأولوية من أجل أفريقيا مثل الأمن الغذائي والصحة. وفي إطار مساهمة أفريقيا لفريق العمل المعني بمراقبة الأرض، سنقوم، على وجه التحديد، بتعزيز قدرات أفريقيا لرصد البيئة والأمن في أفريقيا باستخدام أساليب مراقبة الأرض من خلال تنفيذ النظام العالمي للرصد من أجل البيئة والأمن (GMES)، وخطة عمل أفريقيا، وبصورة أكثر تحديداً، الفصول الثلاثة المواضيعية ذات الأولوية لهذه الخطة. المناطق الساحلية والبحرية، والموارد المائية، وإدارة الموارد الطبيعية.

65. وسيكون برنامج رصد البيئة والأمن في أفريقيا (MESA) ، الذي يعتمد على إنجازات برنامج رصد البيئة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا، مساهمة مهمة في تحقيق هذه الأهداف. وإدراكاً لأهمية أمان، وأمن، واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي، سنواصل حوارنا بغية الوصول إلى اتفاق حول مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وستعمل مجموعة الترويكا بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعنية بالفضاء على تسهيل تنفيذ المشروعات الأخرى ذات الصلة بسياسات الفضاء.

66. وتعتبر الإدارة المستدامة للأرض ومحاربة التصحر في غاية الأهمية لدعم التنمية المستدامة. ويساهم هذا أيضاً في تحقيق الأهداف الخاصة بمواجهة تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك الأمن الغذائي. وسنواصل مشاركتنا في تعزيز جهود التعافي في أفريقيا، وذلك من خلال برامج مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل، ومنتدى الأرض الأفريقية (TerrAfrica)، ومبادرة التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي (GCCA)، التي تستهدف البلدان الأكثر تعرضاً لأخطار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، سنواصل دعم مبادرة أفريقيا الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والعمل على تحقيق أهداف الإطار الشامل للتعافي من الكوارث في أفريقيا بعد 2015.

67. وسنتعاون للتصدي لأزمة التنوع البيولوجي العالمية، كما سنعمل على الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية الصحية والقادرة على المجابهة واستعادتها داخل وخارج المناطق المحمية، واعتبارها موارد طبيعية حساسة لضمان سبل كسب العيش المستدامة للناس وتنمية المنطقة. كما سنتعاون أيضاً لدمج التنوع البيولوجي في السياسات، والخطط، والموازنات الوطنية. ونلتزم على وجه التحديد بحماية الحياة البرية الأفريقية من خلال منع ومحاربة الصيد الجائر والتهريب، وذلك من خلال نافذة أزمة الحياة البرية لمبادرة التنوع البيولوجي من أجل الحياة التابعة للاتحاد الأوروبي. وسنقوم أيضاً بحفز نماذج أعمال جديدة تستند إلى الطبيعية وتشارك فيها المجتمعات المحلية مثل أسواق المنتجات الخضراء (المراعية للبيئة)، والسياحة البيئية، والمساهمة في تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع. وسنتعاون لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الضارة التي تنجم عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) كإجراء في غاية الأهمية للحفاظ على الغابات ومكافحة تغير المناخ. ونلتزم بمكافحة قطع الأشجار بصورة غير قانونية (على سبيل المثال من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القانون، والحوكمة، والتجارة فيما يتعلق بالغابات) كشرط مسبق للإدارة المستدامة للغابات.

68. وبعد مؤتمر ريو 20+، ستقوم أفريقيا والاتحاد الأوروبي بتشجيع تحويل اقتصادهما كي يصبح أكثر اشتمالاً ومراعاة للبيئة. وستدعم المبادرات النمو منخفض الكربون الذي يتسم بكفاءة استخدام الموارد من خلال أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، والمبتكرات الخضراء (المراعية للبيئة) وتنمية أنشطة الأعمال والإدارة السليمة للطاقة، والكيماويات، والمخلفات، والنفايات، وكذلك تطوير وتوسيع نطاق استخدام التقنيات المراعية للبيئة والتي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة.

© الاتحاد الأوروبي

أجندة التنمية بعد 2015

69. لأفريقيا والاتحاد الأوروبي مصلحة مشتركة قوية في العمل معاً لضمان تحقيق نواتج طموحة وعملية في إجراءات وعمليات ما بعد 2015، وضمان تنفيذ هذه الإجراءات والعمليات تباعاً، وسعياً لتحقيق ذلك، سيواصلان التعاون الوثيق.

70. وتحقيقاً لهذه الغاية، نلتزم بالعمل في إطار شراكة أثناء المفاوضات القادمة بهدف الوصول إلى توافق في 2015. وسنجري مشاورات بين مجموعات من قارتينا في نيويورك. وسيسمح هذا للجانبين بمعرفة أولويات بعضهما البعض، وحسم الخلاف في وجهات النظر بصورة منفتحة وبناءة، وتحديد المصالح المشتركة، ومناقشة أحدث التطورات في المناقشات العالمية. وسنتعاون أيضاً لضمان أن تنفيذ إطار ما بعد 2015 ورؤية أفريقيا 2063، بما في ذلك الأهداف الإنمائية لأفريقيا، سيكون مكملاً لبعضه البعض ويتسم بالاتساق والدعم المتبادل.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وتحويل الأسلحة التقليدية

71. سنعمل على تعميق حوارنا السياسي الذي يهدف إلى الوصول إلى مقترحات ومواقف مشتركة في المنتديات الدولية المعنية بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

72. وسنقوم بمبادرات مشتركة لتعزيز القدرات بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية، والبيولوجية، والنووية، والمشعة. وسنسعى إلى تشجيع المصادقة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بلندابا).

73. وفي نهاية المطاف، سنقوم بمبادرات مشتركة لتشجيع المصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة، وتنفيذها، والترويج لها، مثل معاهدة حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتجارة الأسلحة، وبرامج مثل برنامج العمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابع للأمم المتحدة.

74. وسنظل ملتزمين بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إصلاح منظومة الحوكمة الدولية

75. نحن ندرك الحاجة إلى العمل على إصلاح هيئات الأمم المتحدة الرئيسية بهدف جعل المنظومة الشاملة للأمم المتحدة أكثر شفافية وفعالية، وهو ما يجب أن يعكس التغييرات الجوهرية التي شهدها المجتمع الدولي وطرأت على عضوية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سنجري مشاورات سياسية.

البيان الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنقل

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ورئيس الاتحاد الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إذ

نقر ونعترف بالمنافع التي يمكن أن يحققها التنقل والهجرة لقارتينا، وأن وجود نهج قوي إزاء الهجرة والتنقل يمثل أداة قوية لتعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المستدامة لبلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، وكذلك للمهاجرين أنفسهم؛ وإذ

ندرك أن هدفنا المشترك هو تعظيم الأثر الإنمائي للهجرة والتنقل لتحسين حوكمة الهجرة والتعاون بين بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، وتشجيع دور المهاجرين كوكلاء للابتكار والتنمية؛ وإذ

نقر ونعترف أيضاً بأن الهجرة والتنقل بين قارتينا لهما يهيئان فرصاً ويفرضان تحديات؛ وإذ

نشدد على أهمية معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية بين أفريقيا وأوروبا، ونضع نصب أعيننا أهمية إيجاد بدائل لهذه الظاهرة تتضمن إيجاد فرص عمل للشباب على المستوى الإقليمي؛ وإذ

نقر ونعترف مجدداً بضرورة بذل المزيد من الجهد لتنظيم الهجرة الشرعية على نحو أفضل لتشجيع الانتقال الذي يدار على نحو جيد وتشجيع السياسات التي تسهل هجرة العمالة، لا سيما على المستوى الإقليمي؛ وإذ

نهتم بشدة بالأثر الاجتماعي والإنساني الشديد للهجرة غير الشرعية، وفقدان الحياة بسببها، وإذ نلتزم بصورة أكبر من أي وقت مضى باتخاذ ما يلزم لتفادي مثل هذه المآسي في المستقبل من خلال حل مشكلة الهجرة غير الشرعية على نحو فعال، وتبني نهج شامل إزاء إدارة الهجرة في إطار سياق الالتزام الشديد بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية؛ وإذ

نعبر عن عميق قلقنا بأن الإتجار في البشر كشكل جديد من أشكال العبودية يمثل جريمة شنعاء، واعتداءً صارخاً على حقوق الإنسان الأساسية للضحايا؛ وإذ

نشدد على أهمية تقديم المهربين والمتاجرين في البشر إلى المحاكمة، وتفتيت شبكاتهم الإجرامية لما يمثلونه من تهديد شديد لحياة المهاجرين؛ وإذ

ندرك أن المهاجرين يخلقون روابط إنسانية قوية بين قاراتهم، كما أنهم يساهمون إسهاماً كبيراً في تنمية بلدانهم سواء كانت بلدان المنشأ أو المقصد؛ وإذ

نكرر التزامنا المشترك بمحاربة جميع أشكال التمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وعدم التسامح في قارتينا، وضمان الاحترام الكامل في القارتين للحقوق الإنسانية للمهاجرين ومن بينهم المغتربون وضحايا الإتجار في البشر؛ وإذ

نشدد على أن التطبيق التام للوثائق والاتفاقيات القانونية الدولية المعنية بالحماية الدولية يمثل حاجة ملحة ينبغي تشجيعها ووضعها في بؤرة أجندة التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛ وإذ

نتذكر أهمية الحفاظ على الربط بين سياسات الهجرة والتنقل، وغيرها من مجالات السياسات الأخرى لا سيما تلك المعنية بالتوظيف والتعليم في إطار أوسع نطاقاً للشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛ وإذ

نلتزم بإجراء المزيد من الحوار، وتعميق التعاون بيننا في مجال الهجرة والتنقل في إطار الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، ومن خلال نهج عالمي ومنسق لتعظيم أثرهما الإنمائي على أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛

فإننا نعرب عن إرادتنا السياسية القوية التي لا لبس فيها لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة والتنقل بين البلدان داخل القارة الواحدة وبين بلدان القارتين، والاستفادة من الفرص المتأتية منهما.

كما نلتزم بالتأكيد على أهمية الهجرة والتنقل اللذين يداران على نحو جيد كعوامل دافعة للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة التي ستظهر على نحو كافٍ في أجندة التنمية بعد 2015.

ونلتزم أيضاً باتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة والتنقل على نحو مناسب وبروح الشراكة والمسؤولية المشتركة والتعاون.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نتفق على خطة عمل 2014-2017 التي تركز على المجالات الرئيسية التالية:

- نتعهد بزيادة جهودنا لمحاربة الإتجار في البشر، لا سيما بتعزيز الشراكة والتعاون لمنع هذه الممارسات وحماية ضحاياها وتقديم مرتكبيها للمحاكمة ومحاربة من يستفيدون من جميع أشكال الاستغلال سواء في أوروبا أو أفريقيا؛
- نلتزم بمحاربة الهجرة غير الشرعية بتشجيع التعاون الشامل الذي يتسم بالكفاءة لتجنب النتائج الدرامية للهجرة غير الشرعية وحماية أرواح المهاجرين، ومعالجة جميع جوانبها ذات الصلة، ويشمل ذلك منعها، والإدارة القوية للهجرة والحدود، ومحاربة تهريب المهاجرين، وإعادتهم وإعادة الاعتراف بهم (يتضمن ذلك العودة الطوعية)، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية؛

- نلتزم بتعزيز الربط بين الهجرة والتنمية، وذلك من خلال زيادة الجهود الرامية إلى الحد من تكاليف التحويلات النقدية، وتدعيم معهد التحويلات الأفريقي، وتعزيز أطر السياسات الرامية إلى زيادة انخراط ومشاركة المهاجرين والمغتربين؛
- نتفق على النهوض بالتنقل والهجرة على أساس قانوني، من خلال تحسين تنظيم الهجرة القانونية وتشجيع الانتقال الذي يُدار على نحو جيد بين القارتين وداخلهما؛
- نتفق على تعزيز الحماية الدولية، وذلك من خلال تطبيق الوثائق والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية اللاجئين، وطالبي حق اللجوء السياسي، والمشردين داخلياً.

ولنتذكر أن احترام حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين بغض النظر عن أوضاعهم القانونية يمثل قضية مشتركة في التعاون بيننا.

© الاتحاد الأوروبي

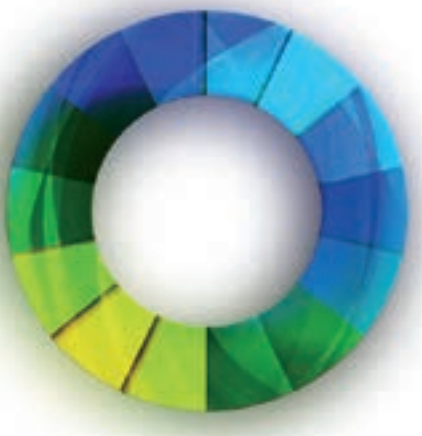

EU-Africa Summit
Sommet UE-Afrique

Bruxelles **2014** Brussels

قائمة المشاركون (*)

رئاسة مشتركة

المجلس الأوروبي

هيرمان فان رومبوي

رئيس

المفوضية الأوروبية

جوزيه مانويل باروزو

رئيس

الاتحاد الأفريقي

محمد ولد عبد العزيز

رئيس

مفوضيــة الاتحاد الإفريقي

نكوسازانا كلاريس دلاميني زوما

رئيسة

(*) الترتيب الأبجدي لقائمة المشاركين يأتي وفقًا للترتيب الأبجدي الوارد في نموذج اللغة الإنجليزية تمامًا كما جاء في قائمة المشاركين الموزعة في أثناء الحدث.

الجزائر
(الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية)

يوسف يوسفي

رئيس الوزراء

أنغولا
(جمهورية أنغولا)

مانويل دومينغوس فيسنتي

نائب رئيس

النمسا

فيرنر فايمان

مستشار حكومة النمسا

بلجيكا

ليو دي روبو

رئيس الوزراء

بنين
(جمهورية بنين)

توماس بوني ياي

رئيس

بوتسوانا
(جمهورية بوتسوانا)

باندو سيكليماني

وزير الشؤون الخارجية

بلغاريا

روزن اسينوف بليفنيليف

رئيس

بوركينا فاسو

بليز كومباوري

رئيس

بوروندي

(جمهورية بوروندي)

بيير نكورونزيزا

رئيس

كابو فيردي

(جمهورية كابو فيردي)

خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا

رئيس

الكاميرون

(جمهورية الكاميرون)

بول بيا

رئيس

تشاد

(جمهورية تشاد)

إدريس ديبي إتنو

رئيس

جزر القمر

(اتحاد جزر القمر/ الاتحاد القمري)

أكليل ظنين

رئيس

الكونغو

(جمهورية الكونغو)

ديني ساسو نغيسو

رئيس

كوت ديفوار/ ساحل العاج

(جمهورية كوت ديفوار)

دانيال كابلان دونكان

رئيس الوزراء

كرواتيا

زوران ميلانوفيتش

رئيس الوزراء

قبرص

نيكوس آناستاسيادس

رئيس الجمهورية

جمهورية التشـيك

بوهوسلاف سوبوتكا

رئيس الوزراء

جمهوريــة الكونغو الديمقراطية

ريمون تشيبانداا نتونغا مولونغو

وزير الشؤون الخارجية

الدانمارك

هيلي تورنينج-شميت

رئيسة الوزراء

جيبو تي

(جمهوريــة جيبوتي)

إسماعيل عمر جيله

رئيس

مصر

(جمهورية مصـر العربية)

نبيل فهمي

وزير الشؤون الخارجية

ايرلندا / إيرلندا

إندا كيني

التيشوك [رئيس الحكومة]

غينيا الاســتوائية

(جمهورية غينيا الاستوائية)

تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو

رئيس

إريتريا

(دولة إريتريا)

عثمان صالح محمد

وزير الشؤون الخارجية

إستونيا

تافي ريفاس

رئيس الوزراء

إثيوبيا

(جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية)

هايله مريم ديساليغنه

رئيس الوزراء

فنلندا

جيركي كاتاينين

رئيس الوزراء

فرنسا

فرانسوا هولاند

رئيس الجمهورية

الجابون

(جمهورية الجابون)

علي بونغو أونديمبا

رئيس

غامبيا

(جمهورية غامبيا)

مومودو سابالي

الامين العام لوزارة شؤون الرئاسة

ألمانيا

أنجيلا ميركل

مستشارة اتحادية

غانا

(جمهورية غانا)

جون دراماني ماهاما

رئيس

اليونان

ايفانجيلوس فينيزيلوس

وزير الشؤون الخارجية

غينيا

(جمهورية غينيا)

ألفا كوندي

رئيس

هنغاريا

يانوس مارتوني

وزير الشؤون الخارجية

إيطاليا

ماتيو رينزي

رئيس الوزراء

كينيا

(جمهورية كينيا)

اوهورو كينياتا

رئيس

لاتفيا

لايمدوتا ستراوجوما

رئيسة الوزراء

ليسوتو

(مملكة ليسوتو)

موتسواهي توماس تابان

رئيس الوزراء

ليبيريا

(جمهورية ليبيريا)

إلين جونسون سيرليف

رئيسة ليبيريا

ليبيا
(دولة ليبيا)

يمثلها السفراء

ليتوانيا

الجيرداس بوتكيفيسيوس

رئيس الوزراء

اللوكسمبورغ

جان اسيلبورن

وزير الشؤون الخارجية

مدغشقر
(جمهورية مدغشقر)

هيري راجاوناريمامبيانينا

رئيس

مالاوي
(جمهورية ملاوي)

إيفرايم موقندا تشيوم

وزير الشؤون الخارجية

مالي
(جمهورية مالي)

إبراهيم بوبكر كيتا

رئيس

مالطا

جوزيف مسقط

رئيس الوزراء

موريتانيا

(الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

محمد ولد عبد العزيز

رئيس

موريشيوس

(جمهورية موريشيوس)

نافينتشاندرا رامجولام

رئيس الوزراء

المغرب

(المملكة المغربية)

صلاح الدين مزوار

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

موزمبيق

(جمهورية موزامبيق)

ارماندو ايميليو جويبوزا

رئيس

ناميبيا

(جمهورية ناميبيا)

هيفيكبونى بوهامبا

رئيس

هولندا

مارك روتا

رئيس الوزراء

النيجر

(جمهورية النيجر)

محمدو إيسوفو

رئيس

نيجيريا

(جمهورية الاتحادية النيجر)

غودلاك إيبيلي جوناثان

رئيس

بولندا

دونالد توسك

رئيس الوزراء

البرتغال

بيدرو باسوس كويلو

رئيس الوزراء

رومانيا

ترايان باسيسكو

رئيس

رواندا

(جمهورية رواندا)

بول كاجامي

رئيس

سـان تومي وبرينسيبي

(جمهورية الكونغو الديمقراطية ساو تومي وبرينسيبي)

مانويل بينتو دا كوستا

رئيس

السنغال

(جمهورية السنغال)

ماكي سال

رئيس

سيشيل

(جمهورية سيشل)

جان بول آدم

وزير الشؤون الخارجية

سيراليون

(جمهورية سيراليون)

إرنست باي كوروما

رئيس

سلوفاكيا

ميروسلاف لاجاك

نائب رئيس الوزراء

سلو فينيا

بوروت باهور

رئيس

الصومال

(جمهورية الصومال الاتحادية)

حسن شيخ محمود

رئيس

جنوب أفريقيا

(جمهورية جنوب أفريقيا)

مايتي نكوانا إميلي ماشاباني

وزيرة العلاقات الدولية والتعاون

جنوب السودان

(جمهورية جنوب السودان)

أوان أندرو غول رياك

الوزير بمكتب رئيس الجمهورية

إسبانيا

ماريانو راخوي براي

رئيس الوزراء

السودان

(جمهورية السودان)

علي أحمد كرتي

وزير الشؤون الخارجية

سوازيلند

(مملكة سوازيلاند)

مسواتي الثالث

ملك سوازيلاند

السويد

كارل بيلدت

وزير الشؤون الخارجية

تنزانيا

(جمهورية تنزانيا المتحدة)

جاكايا كيكويتي

رئيس

توغو

(جمهورية توغو)

كوملان ايدو روبير دوسي

وزير العلاقات الدولية والتعاون

تونس

(الجمهورية التونسية)

منصف المرزوقي

رئيس

أوغندا

(جمهورية أوغندا)

يوري كاغوتا موسيفيني

رئيس

المملكـة المتحدة

وليام هيج

وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث

زامبيا

(جمهورية زامبيا)

مايكل شيلوفا ساتا

رئيس

الضيوف الخاصون

الأمم المتحدة

بان كي مون

الأمين العالم

بنـك التنمية الأفريقي

دونالد كابيروكا

رئيس

بنك الاستثمار الأوروبي

بيم فان باليكوم

نائب رئيس

البرلمان الأفريقي

ناميكا بيثيل أمادى

رئيس

البرلمان الأوروبي

ميغيل أنخيل مارتينيز مارتينيز

نائب رئيس

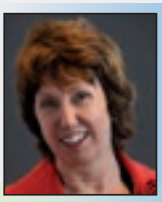

الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية

كاثرين أشتون

الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

قائمة بمؤتمرات القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا

القاهرة أبريل 2000

لشبونة ديسمبر 2007

طرابلس نوفمبر 2010

بروكسل أبريل 2014

© الاتحاد الأوروبي